الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري" وكالة المسيلة"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- سايب الفوضيل
- حاجي نبيل

تحت إشراف الأستاذ:

- سنوسي علي

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
محادي سالم	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
صلاح محمد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

ـكلمة شكر وعرفان

يقول الله تعالى: ﴿وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

كل الشكر إلى العلي القدير الذي سهل علي سبيل العمل من فيض علمه، والذي وسع كل شيء فله الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات، ولهالفضل في إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى رمز الاحترام والتقدير والذي قال في حقه الشاعر: "قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولاً" للأستاذ " سنوسي علي" على تكرمه علينا بالإشراف على هذه الرسالة ولما أبداه من سعة الصدر وحسن إنجاز هذا البحث.

أتقدم بالشكر والعرفان لأساتذتي الكرام في قسم العلوم الاقتصادية لما قدموه من علم مفيد ولما زرعوه في نفسي من بذور الجد والبحث.

أتقد بالشكر الجزيل إلى زملائي الذين ساعدوني في بحثي سواء من قريب أو بعيد.

إهداء

قال الله تعالى: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) سورة التوبة، الآية 105 .

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك...ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ...ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم

إلى من علمني النجاح والصبر، إلى من تعب وسهر الليالي لكي يرى ثمرة جهدي: أبي الغالي: إلى التي دمي من دمها وروحي من روحها، إلى التي تربيت في أحضانها وسقتني من أنهار حنانها إلى الغالية أطال اللّه في عمرها(أمي).

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد اللّه سبحانه وتعالى...، إلى من آثروني على أنفسهم...إلى من علموني علم الحياة إلى من أظهروا إلي كل ما هو أجمل في الحياة "إخوتي"

إلى من كانوا ملاذي وملجئي...إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات...إلى من جعلهم اللّه اخوتي في اللّه، إلى من أحببتهم في اللّه " طلاب قسم العلوم الاقتصادية دفعة 2018"

فهرس
المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس الجداول

مقدمة..... أ-د

الفصل التمهيدي: مفاهيم عامة حول الائتمان المصرفي والتحليل المالي

تمهيد..... 07

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي..... 08

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي..... 08

الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي..... 08

الفرع الثاني: أنواع الائتمان المصرفي..... 09

الفرع الثالث: خصائص الائتمان المصرفي..... 12

المطلب الثاني: سياسات ومعايير وإجراءات منح الائتمان المصرفي..... 12

الفرع الأول: مفهوم السياسة الائتمانية..... 12

الفرع الثاني: معايير منح الائتمان المصرفي..... 13

الفرع الثالث: إجراءات منح الائتمان المصرفي..... 14

المطلب الثالث: مخاطر منح الائتمان المصرفي..... 15

الفرع الأول: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي..... 15

الفرع الثاني: أنواع مخاطر الائتمان المصرفي..... 15

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي..... 17

المطلب الأول: دراسة نظرية حول التحليل المالي..... 17

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي..... 17

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي..... 18

الفرع الثالث: مقومات التحليل المالي..... 19

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه..... 20

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي..... 20

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....21
الفرع الثالث: استعمالات التحليل المالي.....24
المطلب الثالث: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي.....26
الفرع الأول: إدارة الائتمان.....26
الفرع الثاني: التحليل المالي وقرار منح الائتمان.....26
الفرع الثالث: المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في منح الإئتمان.....30
خلاصة الفصل.....36
الفصل الثاني: دراسة حالة تطبيقية بوكالة القرض الشعبي الجزائري
تمهيد.....38
المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري..... 38
المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.....38
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.....40
المبحث الثاني: دراسة ملف منح قرض استثمار.....47
المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك.....47
المطلب الثاني: اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك 51
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري لدى وكالة CPA 52
المطلب الأول: الدراسة التقنية والاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض.....53
المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية والمالية للمؤسسة طالبة القرض.....55
المطلب الثالث: نتيجة دراسة ملف القرض.....71
خاتمة.....74
قائمة المصادر والمراجع.....79
الملاحق

الجدول رقم(01): رقم الأعمال التقديري أو المتوقع لخمس سنوات 54
الجدول رقم (02): الميزانية الافتتاحية.....54
الجدول رقم (03): الميزانية التقديرية لخمس سنوات قادمة جانب الأصول 55
الجدول رقم (04): الميزانية التقديرية لخمس سنوات قادمة جانب الخصوم.....56
الجدول رقم (05): الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول 57
الجدول رقم (06): الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم.....58
الجدول رقم (07): نسب هيكلة الأصول 58
الجدول رقم (08): نسب هيكلة الخصوم.....58
الجدول رقم (09): حساب رأس المال العامل الدائم FRNG 59
الجدول رقم (10): حساب رأس المال العامل الخاص 59
الجدول رقم (11): حساب رأس المال العامل الإجمالي 60
الجدول رقم (12): حساب رأس المال العامل الأجنبي 60
الجدول رقم (13): حساب احتياج رأس المال العامل 61
الجدول رقم (14): حساب الخزينة 62
الجدول رقم (15): نسبة سيولة الأصول 62
الجدول رقم(16): نسبة السيول العامة 62
الجدول رقم (17): السيولة المختصرة 63
الجدول رقم (18): السيولة الجاهزة 64
الجدول رقم (19): نسبة الأصول الثابتة 64
الجدول رقم (20): نسبة الأصول المتداولة 65
الجدول رقم (21): نسبة الأموال الخاصة 65
الجدول رقم (22): نسبة الديون 66
الجدول رقم (23): نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم 66
الجدول رقم (24): نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة.....67
الجدول رقم (25): نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة 67
الجدول رقم (26):نسبة المردودية المالية.....68
الجدول رقم (27): نسبة المردودية الاقتصادية 68
الجدول رقم (28): نسبة المردودية التجارية 69
الجدول رقم (29): نسبة التمويل الدائم 69
الجدول رقم (30): نسبة التمويل الذاتي 70
الجدول رقم (31): نسبة الاستقلالية المالية 70

مقدمة

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات الاقتصادية المعاصرة لما لها دور وتأثير فعال في تنمية الاقتصاد على مستوى المحلي والعالمي.

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأكثر الوظائف الأساسية في البنوك التجارية بل من اكثر أدواتها حساسية، حيث لا يتوقف تأثيره على مستوى البنك فقط، وإنما يمتد تأثيره مباشرة على الاقتصاد الوطني، لذا يتوجب على البنوك التجارية حسن دراسة عملية إتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي بكل دقة وموضوعية، ونظرا لأهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للبنوك التجارية وخصوصاً على الصعيد المحلي كان لزاماً على هذه الأخيرة أن تستعين بأهم أدوات التحليل ألا وهو التحليل المالي.

يعد التحليل المالي من أهم الموضوعات البالغة الأهمية استخداماً في البنوك التجارية فهو يقوم بمعالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل بالاضافة إلى استخدام البيانات والمعلومات في دراسة النسب والمؤشرات والتي بدورها تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الآداء وإتخاذ القرارات المناسبة كما يعتبر من المكونات الأساسية التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوى والضعف.

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

كيف يمكن للبنوك التجارية الإعتماد على التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي؟

وتنشبق من هاته الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في عملية منح الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية؟
- ماهي أهم المخاطر التي تنجم عن عملية منح الإئتمان المصرفي؟
- ماهي أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في منح الائتمان المصرفي في بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة المسيلة- ؟ .

1-**فرضيات الدراسة:**

- **v** يعتبر التحليل المالي أداة مناسبة وكافية لاتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية.
- **v** تتعرض البنوك لمخاطر متعددة عند منح الائتمان كالمخاطر الائتمانية منها عدم السداد مخاطر الإفلاس .
- **v** يستخدم بنك القرض الشعبي الجزائري النسب المالية ونسب رأس المال العامل من أجل اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

2-**أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في العناصر التالية :

- **ü** الاهتمام الكبير الذي يحضى به التحليل المالي من مكانة لدى البنوك التجارية.
- **ü** يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات الذي يُمكن من خلالها اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي من عدمه.
- **ü** إبراز أهمية التحليل المالي كأداة مهمة في تقييم القرارات المصاحبة لعملية منح الائتمان المصرفي.

3- **أهداف الدراسة:**

- **ü** التعرف على أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية .
- **ü** كيفية اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي بواسطة نتائج التحليل المالي.
- **ü** التعرف على مدى قدرة وفعالية التحليل المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

4-**أسباب اختيار الموضوع :**

- **ü** الرغبة في دراسة الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- **ü** الصلة المباشرة وغير المباشرة بين الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

5-الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى: عادل سعدالله 2012 بعنوان دور التحليل المالي في منح القروض في البنوك التجارية دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة المسيلة"** مذكرة ماستر هدفت هذه الدراسة إلى الدور الذي يلعبه التحليل المالي في البنوك لمنح الائتمان المصرفي وقد توصل صاحب الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:
  - البنوك التجارية تسعى لاستخدام أدوات التحليل المالي بقدر كبير تدريجياً.
  - تعتبر الدراسة المالية لملف المؤسسة طالبة القرض من أهم الركائز في البنوك التجارية.
- **الدراسة الثانية: حابس إيمان 2011 مذكرة بعنوان دور التحليل المالي في منح القروض دراسة ميدانية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة،** مذكرة ماستر حيث توصلت إلى:
  - التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل والذي بواسطته يتم عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.
  - يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية لعملية التخطيط المالي.
- **الدراسة الثالثة: خال محمود الكحلوت 2005 مذكرة بعنوان مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني .دراسة ميدانية في المصارف العاملة في القطاع غزة،** مذكرة ماجستير هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كوسيلة لترشح قرارتها وذلك من خلال استخدام الباحث استياق عن الموضوع في الأخير توصل إلى:
  - أن معظم المصارف لا يعتمدون على التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.
  - الائتمان المصرفي يعتبر بمثابة العمود الفقري في البنوك التجارية لأنه يعتبر من الوظائف الأساسية لها.

6- المنهج المتبع :

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في **الجانب النظري** لتوضيح مختلف المفاهيم، أما المنهج التحليلي فقد استعملنا في **الجانب التطبيقي** وذلك بهدف تحليل المعلومات والبيانات.

7-حدود الدراسة:

اقتصر البحث على الحدود التالية :

البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي والائتمان المصرفي.

البعد المكاني: دراسة ميدانية في البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.

البعد الزماني: استغرقت مدة الدراسة بين سنتي 2017-2018.

8-صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال ها البحث عدة صعوبات نذكر منها:

- تحفظ موظفي بنك القرض الجزائري وكالة المسيلة على تزويدنا بالوثائق اللازمة والمساعدة على استكمال البحث .
- الصعوبة في موافقة وكالة المسيلة على إجراء التربص لديهم.
- عامل الوقت.

9-هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة التي طرحناها، وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين فصل نظري وآخر تطبيقي:

الفصل الأول: تناول جانب النظري والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول عموميات حول الائتمان المصرفي، أما المبحث الثاني فتضمن عموميات حول التحليل المالي والمبحث الثالث تضمن التحليل المالي وإدارة الائتمان المصرفي.

أما **الفصل الثاني** فتضمن الجانب التطبيقي حيث تطرقنا فيه إلى إسقاط ما تمت دراسته في جانب النظري وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، أما المبحث الأول فتضمن عموميات حول وكالة القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة، والمبحث الثاني كان حول دراسة ملف منح قرض استثمار من تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك، وكذا مكونات الملف والمراحل التي يمر بها القرض قبل اتخاذه قرار منح الائتمان، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى دراسة قرض استثماري لدى بنك القرض الشعبي الجزائري **CPA**"وكالة المسيلة".

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول
الإئتمان المصرفي
والتحليل المالي

تمهيد:

تلعب البنوك التجارية دوراً هاماً في الاقتصاد، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الوظائف وعلى رأسها منح الائتمان المصرفي بمختلف أنواعه، من حيث الغرض أو الأجل والذي هو ناتج عن الثقة بين الأفراد والبنك، وحتى يتجنب البنك مخاطر عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقاً لأجل الاستحقاق، لذا تقوم البنوك بتحليل الائتمان باستخدام تقنيات التحليل المالي، والذي بدوره يقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية .

وكل هذه الاجراءات والعوامل سوف نتطرق لها في فصلنا هذا الذي قمنا بتقسيمه إلى:

المبحث الأول: تناولنا في هذا المبحث مفاهيم عامة حول الإئتمان المصرفي.

المبحث الثاني: قمنا في هذا المبحث بتعريف التحليل المالي وأنواعه بالاضافة إلى خطواته.

المبحث الثالث: فقد قمنا في هذا المبحث بتعريف إدارة الائتمان بالإضافة إلى التحليل المالي. وقرار منح الإئتمان وأهم المؤشرات والنسب المستخدمة في تحليل الائتمان.

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي

تعتبر البنوك التجارية أساس أي نظام مصرفي، فهي تقوم بمجموعة من الوظائف التي تقدمها للمتعاملين، ومن أبرز هذه الوظائف القيام بمنح الائتمان المصرفي للمتعاملين، ويعتبر الإئتمان المصرفي أحد المصادر التي يعتمد عليها البنك في ايراداته والذي يعتبر من المصادر المؤثرة على البنك إذا لم يتم استخدامه بالطريقة الصحيحة.

المطلب الأول: مفهوم الإئتمان المصرفي

الفرع الأول: تعريف الإئتمان المصرفي

الائتمان لغوياً: أحد مشتقات كلمة(أمين)، أي بمعنى سلم بعيداً عن الخطر والأذى، وإئتمن تعني وضع ثقته وإطمأن أي بعد عن الأذى والمخاطر[1].

أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض[2].

واصطلاحاً: يعرف الإئتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك لمتعامل ما، وذلك حين يضع تحت تصرفه مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه[3].

كما أنه يمثل مقياس لقابيلة الشخص المعنوي والاعتباري للحصول على النقود مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل[4].

1- محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان المصرفي ومخاطره**، دار الفكر، ط1، عمان، 2013، ص24.

2- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، ايمان نجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري** "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 03، 2006 .، ص 194 :

3 -صلاح الدين حسن السيسي، "**قضايا مصرفية معاصرة**"، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004 ، ص15.

4 -حمزة محمود الزبيدي، **ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 18.

الفرع الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

تقوم البنوك بمنح أنواع مختلفة من الائتمان والتي تختلف حسب التغيرات التي ترافق نشاط البنوك التجارية في الاقتصاد وينقسم الائتمان المصرفي إلى:

أولا - تقسيم الائتمان وفقا للغرض منه.

1-**الائتمان الاستثماري:** هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل نظرا لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل: الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات والأراضي وغيرها[1] .

2-**الائتمان التجاري:** يعتبر من أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دوراً بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية[2].

3-**الائتمان الاستهلاكي:** يتعلق الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات، غسالات، أجهزة حاسوب شخصية، ويقوم البنك عادة بتقديم مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على الطلب على هذا النوع من الإئتمان، كما أن التجار وأصحاب المحلات يمكن أن يقوموا بمنح إئتمان استهلاكي من خلال البيع بالتقسيط[3].

1-جميل أحمد توفيق، علي شريف بقة، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، بيروت، 1998 ، ص388.

2 -صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 41.

3 -المرجع نفسه، ص 42.

ثانيا : تقسيم الائتمان وفقا لأجله.

1-**ائتمان قصير الأجل:** هو ائتمان لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء أو بصفة أخرى عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو النقدية ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله[1].

2-**ائتمان متوسط وطويل الأجل:**

هي تلك القروض التي تزيد آجالها عن سنتين عادة، وقد تصل إلى عشرين سنة أو أكثر من ذلك حيث تمنح لتمويل الأصول الاستثمارية كبناء مباني جديدة أو توسيع مباني قائمة، وتنقسم فترات التمويل في القروض طويلة الأجل إلى ثلاث فترات فترة الاستخدام، فترة السماح، فترة السداد.

ثالثا -تقسيم الائتمان المصرفي وفقا للشخص المقترض[2]:

1-**ائتمان مصرفي خاص:** هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص والأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارين كالشركات، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول علي هذا الائتمان علي الملاءة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان.

2-**ائتمان مصرفي عام:** يمنح هذا النوع من الائتمان للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية الذين يعتبرون أشخاص القانون العام، بحيث يعتمد الحصول على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى المركز المالي لها إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية.

---

1 -صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص 106.

2- طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 254.

رابعاً: تقسيم الإئتمان حسب نوعية الضمانات

1-**إئتمان مضمون:** هي التسهيلات الممنوحة أو المقدمة مقابل رهن أموال منقولة أو غير منقولة، والهدف من تقديم الضمانات تقليل المخاطر بالرغم من أن بعض الأصول يصعب تحويلها إلى نقد لاسترداد الدين.

2-**إئتمان غير مضمون:** هي تسهيلات يتم منحها مقابل الإكتفاء بتوقيع المدين (لكفالة) وذلك استناداً إلى قدراتهم أو إمكانياتهم المالية والعقارية، فالإئتمان الممنوح مقابل الكفالة الشخصية يجب أن يقترن بالملاءة المالية والعقارية للكفيل(المدين)لأن الكفيل كالمدين يكون مسؤولاً عن تسديد الالتزامات الحالية والمستقبلية عن المدين في حالة تعثره.

خامساً: تقسيم الإئتمان حسب طريقة سداده

- التسديد بمبلغ واحد (دفعة واحدة)
- التسديد بأقساط متتالية وتفاوت في المبالغ وتقسم إلى الأنواع التالية:
  - التسديد بأقساط متساوية.
  - التسديد بأقساط متزايدة.
  - التسديد بأقساط متناقصة وهي أقل خطورة[1].

سادساً: تقسيم الإئتمان حسب النوع والطبيعة

ويقسم ضمن هذا المجال إلى قسمين هما:

1-**التسهيلات الإئتمانية المباشرة:**

وهو من الأنواع الأكثر شيوعاً في نشاط البنوك التجارية والأكثر ربحية ويتم هذا الإئتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الإئتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقاً[2].

1 - طارق طه، المرجع السابق، ص 254.

2 -عبد الحليم كراجة، **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص 69.

2-**التسهيلات الإئتمانية غير المباشرة:** لا تشكل التزاماً مباشراً على البنك ولكنها قد تتحول إلى التزام مباشر إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، فالبنك لا يقدم سيولة نقدية بشكل مباشر، وإنما يوفر على العميل دفع مبالغ نقدية أو تقديم شيك مصادق بكامل القيمة إلى جهات معينة وإنما يكتفي بتأمين نقدي بنسبة معينة، عن طريق توجه البنك نحو إصدار كفالة أو فتح اعتماد مستندي للعملاء[1].

الفرع الثالث: خصائص الائتمان المصرفي

يمكن النظر إلى الإئتمان المصرفي من زاويتين:

الأولى وفقاً لوجهة نظر البنك التجاري ذاته أما **الثانية** فوفقاً لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي، فمن وجهة نظر البنك فإن الإئتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظراً لأن الإئتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصول البنك التجاري.

ومن جانب آخر فإن للإئتمان المصرفي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الووطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك[2].

المطلب الثاني: سياسات ومعايير وإجراءات منح الإئتمان المصرفي

الفرع الأول: مفهوم السياسة الائتمانية:

تعرف" السياسة الائتمانية أنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها اضافة إلى أنواعها وآجالها الزمنية، وشروطها.

1- محمد داود عثمان، المرجع السابق، ص 30.

2- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 24.

الفرع الثاني: معايير منح الإئتمان المصرفي

يعتمد البنك على عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينها نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى**5 PS**

1-**شخصية العميل:** تقييم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن سمعته، وشخصيته وسلوكه وحالته الاجتماعية وإدارته والاستقامة وغيرها لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم وتحديد الوضع الائتماني للعميل هو معرفة العميل من خلال جمع معلومات تفصيلية عنه متوفرة من خلال المصادر الداخلية والخارجية[1].

2-**الغرض من الائتمان:** تشكل ركيزة اساسية عند طلبات الائتمان المقدمة من المقترضين والغرض من الائتمان يحدد مدى إمكانية الاستمرار في دراسة الطلب المقدم أو التوقف عن دراسة طلب الائتمان، ويرتبط الغرض بكل من مبلغ الإئتمان ونوعية الإئتمان الممنوح، المدة وطريقة السداد والتدفقات النقدية والمستقبلية ومنح الإئتمان.

3-**القدرة على السداد:** وتعنى مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفعالية بما في ذلك مؤهلاته وخبراته، بما يعكس سداد الأقساط أو الدين في الوقت المحدد، هذا من جهة ومن جهة أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند الاقتراض لايجب أن يكون قاصراً أو غير مؤهل قانوناً للتوقيع.

4-**الحماية:** الأساس في هذا المعيار هو تحديد مدى توافر الحماية للإئتمان المقدم تحت أسوأ الظروف وقد يتم ذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسييل، أي التحويل إلى نقد بسرعة أو أقل تكلفة، فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك إضافة إلى توفير الغطاء التأميني الملائم الذي يعمل كأداة تحوط ضد مختلف المخاطر المحتملة التي من الممكن أن يتعرض لها المقترض[2].

1- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 24.

2- محمد داود عثمان، المرجع السابق، ص 24.

5-**النظرة المستقبلية:** يتأثر منح الإئتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية لذلك وجب على محلل الائتمان في البنك دراسة الأحوال الاقتصادية والمالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقترض وكذا ظروف المنافسة في السوق من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات[1].

الفرع الثالث: إجراءات منح الإئتمان المصرفي

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن ايجازها فيما يلي:

1-**الفحص الأولي لطالب القرض:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويساعد في عملية الفحص المبدئي الذي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصية هذا العميل وقراراته بوجه عام وكذلك أهم النتائج التي تُسفر عنها زيادة المنشأة، ومنه يمكن اتخاذ قرار مبدئي حول منح القرض أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

2-**التحليل الائتماني للقرض:** يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الإئتمانية من حيث شخصيته وسمتعه ومركزه المالي.

3-**التفاوض مع المقترض:** بعد التحليل الكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءاً على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للفوائد الخاصة بالعميل(مقدار القرض، الغرض من القرض، سداده).

4-**اتخاذ القرار:** تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل بالشروط أو رفضه وفي حالة القبول يتم إعداد مذكرة الإقراض والموافقة على طلب القرض.

5-**صرف القرض:** ويشترط لدى استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

6-**متابعة القرض:** والهدف من المتابعة هو الإطمئنان على السير الحسن للمنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحدد.

---

1 -حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 149.

7-**تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف، عند المتابعة هي الاجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى[1].

المطلب الثالث: مخاطر منح الائتمان المصرفي

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر الإئتمان المصرفي

المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

كما تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان[2].

الفرع الثاني: أنواع مخاطر الإئتمان المصرفي

وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية[3].

1- **المخاطر المتعلقة بالعميل :**

وتتمثل في مدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

2- **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:**

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف إن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

1- محمد صالح الحناوي، **المؤسسات المالية**، البورصة والبنوك، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر 2000، ص 279.

2 -ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ، ص444.

3- أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، دون دار نشر، 2002 ، ص: 73.

3-المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وهناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

4-المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إرادة كل من العميل المقترض والبنك المقرض، والتي يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرارات، كما ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها[1].

5-المخاطر المتصلة بأخطاء البنك :

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة من المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي تم وضعها كضمان لتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة.

6-المخاطر المتصلة بالغير:

وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية.

1- أحمد غنيم، المرجع السابق، ص74.

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي

التحليل المالي يقوم بالتشخيص الصحيح للوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة تفسيرها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسات المالية ومن ثم اقتراح إجراءات لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: دراسة نظرية حول التحليل المالي

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

يعرّف التحليل المالي على أنه «عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل»[1].

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المنشأة، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[2].

ويعرّف كذلك بأنه «عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، والتي تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية

1- عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 157.

2- منير شاكر محمد، وآخرون: **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، مطبعة الطليعة، عمان، 2000، ص: 12.

ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات»[1].

تعريف كونسو: " يُعرف التحليل المالي بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة"[2].

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

لضمان نجاعة التحليل المالي وتحقيقه للأهداف المرجوة لا بد من توافر بعض المقومات والبيانات التي يحتاجها المحلل المالي، ويمكننا بشكل عام تحديد أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة؛
- دراسة وتقييم الربحية؛
- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة؛
- دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي)[3]؛
- استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة، ولتقييم الأداء؛
- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛
- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم؛
- تقييم المركز التنافسي للمشروع[4].

1- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 03.

2-Pierre Conso :**la gestion financière de l'entreprise** , 5ème édition, Paris, 1979, p :135.

3- منير شاكر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص: 22.

4- محمد مطر، المرجع السابق، ص: 03.

الفرع الثالث: مقومات التحليل المالي

حتى تحقق عملية التحليل المالي أهدافها وأغراضها المنشودة لا بد من أن تستند إلى مجموعة من المقومات، ولعل أبرز هذه المقومات ما يلي:

1- إن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها يتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل وبالتالي يجب أن تتمتع المعلومات والبيانات بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، كذلك يجب أن تتسم بالملائمة من جهة أخرى، وعليه كلما كانت الأرقام والحسابات تعبر بشكل صحيح عن واقع نشاط المشروع وفعاليته المختلفة كلما كانت الأحكام التي يمكن استخلاصها من عملية التحليل أكثر صوابا[1].

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تتمتع بسمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها وتقدم تصوراً عن الواقع حال المشروع وما سيكون عليه بالمستقبل.

3- أن تتوفر لدى المحلل خلفية عامة عن ظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل القيام بعملية التحليل، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلا علمياً وعملياً، ويتميز بالموضوعية أي بعيدا عن التحيز الشخصي، وقادرا على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل، إذ يجب ألا تقف عملية التحليل عند مجرد كشف نقاط القوة والضعف في نشاط المشروع، بل تمتد وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء الاتجاهات المستقبلية للمشروع.

نجد أن نجاح عملية التحليل المالي يتوقف على مجموعة من المقومات منها ما يتعلق بالمعلومات التي تعتمد عليها عملية التحليل المالي، ومنها ما يتعلق بالأساليب والأدوات المستخدمة وكذلك ما يتعلق بالمحلل المالي نفسه[2].

1- محمد مطر، **التحليل المالي والائتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 04.

2- المرجع نفسه، ص 04.

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

ويمر التحليل المالي بخطوات هامة لأجل الوصول للنتائج المرجوة، ولكي يكون ذا فائدة لجميع الأطراف المستفيدة منه.

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:

1- **الحصول على خطاب التكليف:** يعتبر الحصول على خطاب التكليف مرحلة هامة فبموجبها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته.[1]

2- **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة[2].

3- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

4- **تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف :** في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود، لذلك يجب أن تتوفر:

- دقة المعلومات و كفايتها و ملائمتها للتحليل؛
- كفاية إجراءات التشغيل المتبعة والمطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات؛

5- **التأكد من تطبيق المبادئ والفروض والسياسات السليمة على القوائم المالية:**

يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم وذلك بالاعتماد على مهاراته وتجاربه السابقة وتأهيله العلمي، وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات إذا كان ذو خبرة كافية .

---

1 - وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 ، ص 39.

2 - أحمد توفيق جميل، المرجع السابق، ص 25.

6- **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

7- **إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.[1]

8- **التوصل إلى الاستنتاجات** :تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

9- **صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

إن التحليل المالي يثير اهتمام العديد من الأطراف التي لها علاقة مع نشاط المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة حيث تتمثل فيما يلي:

1- **إدارة المؤسسة:**

يستعمل المدراء المتخصصون في المؤسسة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض التالية:

- التخطيط لفترات مالية مقبلة؛
- تقييم كفاءة العمليات الإدارية ونشاطها والتعرف على اتجاه المؤسسة وسلامة أدائها المالي؛
- مقارنة نتائج التحليل المالي بنتائج مؤسسة أخرى؛
- اكتشاف الانحرافات في مخطط المؤسسة[2]؛
- تحليل نسب ربحية المؤسسة؛

1 - وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص 25.

2 - عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 53.

- تحديد معدل العائد على استثمار الأموال في المؤسسة؛
- الرقابة وتقييم الأداء من حيث الإجابة على الكثير من الأسئلة لاتخاذ القرار السليم والصحيح؛
- تقييم كفاءات إدارات الموجودات وتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة؛
- تقييم كفاءة إدارة الديون والتعامل مع العملاء؛
- كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة[1].

2- **الموظفين والمستخدمين في المؤسسة:**

- يستفيد العامل في المؤسسة من التحليل المالي للأغراض التالية:
- تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائما على نتائج عملياتها؛
- إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح أو الفشل الذي يدفع المواطنين دوما إلى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من دائرة الفشل؛
- إن إطلاع العاملين على المركز المالي للمؤسسة يدفعهم لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية[2]

3- **أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها:** يستفيد ملاك المنشأة الذين يستثمرون أموالهم فيها على شكل أسهم وسندات من التحليل المالي للأغراض التالية:

- تحليل كفاءة عمليات المنشأ قصير الأجل أو طويلة الأجل؛
- تحليل نسبة تحقيق المنشاة للأرباح أو الخسائر لفترة زمنية معينة؛
- تحليل نتائج سياسة توزيع الأرباح ومدى ثبات أو تغير نسبة الأرباح الموزعة؛
- تحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمنشأة؛

1- رامي هاشم الشنباري، **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الأمريكية، 2006 ، ص: 42.

2 - وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص: 25.

- تحديد القيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية لأملاك المستثمرين فيها؛
- تحديد اتجاهات العملاء والجمهور والمستثمرين وتوقعاتهم في المؤسسة؛
- تحليل قدرات المؤسسة على التوسع والنمو ومواجهة الانكماش والفشل.

4- **أصحاب الديون على المؤسسة:** يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة من التحليل المالي للأغراض التالية:

- تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها[1]؛
- تحليل قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها؛
- تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي؛
- تحليل سلامة المركز المالي للمؤسسة؛
- تحليل سياسة المؤسسة اتجاه الحالات الطارئة أو نقص السيولة أو عدم القدرة على الشراء.[2]

5- **المؤسسات الحكومية:** تستفيد هذه الأخيرة من التحليل المالي للأغراض التالية:

- الرقابة على أداء المؤسسة وتماشيه مع القوانين والأنظمة المعمول؛
- تحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية؛
- تحليل سياسة المؤسسة التسعيرة والبيعة والتأجيرية.

6- **الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق النقدية:** يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:

- تحليل التغيرات على أسعار الأسهم للمؤسسة في السوق المالي؛
- مراقبة ومتابعة الأوراق المالية السائدة وتأثيرها لشراء أفضل استثمار.

7- **الأجهزة الضريبية:** لأغراض تطبيق التشريعات الضريبي[3].

---

1 - عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص: 58.

2 - المرجع نفسه، ص: 59.

3- عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 60.

8-**البنوك وغيرها من المؤسسات المالية:** بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان.

الفرع الثالث: استعمالات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:

1-**التحليل الائتمائي.**

يقوم بهذا التحليل طالب الائتمان أي المقرضون(الفرد أو شركات الأعمال) بهدف التعرف عن الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها[1].

2- **التحليل الاستثماري:**

يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قيس ربحية وسيولة المنشأة.

3- **تحليل الاندماج والشراء:**

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة التي سيتم شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج[2].

4- **التخطيط المالي:**

التخطيط المالي هو علم له قواعد ومعايير يعتمد على التنبؤ لما سيكون عليه المستقبل مع مراعاة تحليل الماضي واخذ بعين الاعتبار تجنبا لتكرار الأخطاء في المستقبل وهو من أهم

1- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص124.

2- عليان شريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي إدارة البركة للنشر والتوزيع**، الأردن، عمان، 2007، ص ص151، 152.

وظائف الإدارة في أي مشروع اقتصادي لان نجاح المشروع أو فشله في تحقيق أهدافه يعود إلى مستوى التخطيط[1].

5- الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، مما يتطلب الحصول على المعلومات المتاحة والمناسبة عن المؤسسة وإجراء التحليل اللازم عليها، بإتباع أدوات تحليلية مناسبة[2].

6- تحليل تقييم الأداء:

تعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان إلى تقييم الموجودات، أما الجهات التي تستفيد من هذا التقييم هي كما يلي:

6-1-إدارة المنشأة (المؤسسة) :

تقوم إدارة المؤسسة بأعمال التحليل المالي لغرض تحقيق الأهداف التالية:

- قياس سيولة المنشأة.
- قياس ربحية المؤسسة.
- تقييم كفاءة المؤسسة وإدارة أصولها وخصومها.
- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
- معرفة مركز المنشأة بشكل عام بين مثيلاتها في القطاع نفسه.

6-2- المستثمرون:

يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الإغراض التالية:

1- عليان شريف وآخرون، المرجع السابق، ص301.

2- وليد ناجي الحيالي، المرجع السابق، ص19.

- دراسة قدرة المنشأة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القدرة الايرادية في المؤسسة لتحقيق المبيعات.
- معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة (المنشأة) أو قدرتها على توفيرها في الظروف العادية لحمايتها من الوقوع في العسر المالي.

المطلب الثالث: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي

الفرع الأول: إدارة الائتمان

هو القدرة الذاتية على تجميع واستعمال رؤوس الأموال بالاقتراض أو السلف، أي كل ما يختص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال الاستلافية والمقترضة فقط، ومن أشكاله القرض، السلفة الدفع من تحت الحساب، عمليات الخصم، عمليات الائتمان بالضمان المصرفي، الائتمان الإيجار[1].

الفرع الثاني: التحليل المالي وقرار منح الائتمان

يقصد بإدارة الائتمان أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى تحسين أرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها، وذلك بتحديد نوعية المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها[2].

تعتمد البنوك في تسيير الائتمان على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على البنوك .

1- محمد مطر، **التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، المرجع السابق، ص 10.

2 - نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات —جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، يومي 14-15 ديسمبر، 2004، ص: 470.

أولاً: الاستعلام المصرفي

قبل منح البنك الائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

1-**إجراء مقابلة مع طالب القرض:** إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته، ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية، وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح[1].

2- **المصادر الداخلية من البنك:** يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق هلم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك؛
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه؛
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

3-**المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية وقدرتهم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر[2].

4-**تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل

1-ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 450.

2- المرجع نفسه، ص 451.

قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معني؛ وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد[1].

ثانيا: الأسلوب الوقائي

لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه، تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

1- **طلب الضمانات المالية:** تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقييم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل؛ حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

أ-**الضمانات الشخصية:** هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:

ب-**الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معني يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجري عليها هذا النوع هي السفتجة، السند والشيكات.

ج-**تأمين الاعتماد:** هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد، كون أن تغطية الائتمان احتمالياً ذلك ما يجعله موضع تأميني[2].

د-**الضمانات الحقيقية:** ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك

1-ليازيدي نبيلة: **تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015، ص ص: 64، 65.

2 - M.Remilleret **:les suretes du crédit et Clet Banque**, Paris 1983, p p 17-18.

لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري والرهن الحيازي، وعموماً ينبغي على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ بعين الاعتبار:

-أن تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.

-كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى[1].

2- **التركز الائتماني:** يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظراً لضخامة مركزه والامتناع عن تقدميه لعملاء آخرين، وهو ما يشكل مخاطر ينبغي الحد والتقليل منها من خلال:

- ü طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.
- ü كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دولياً لجنة بازل للملاءة المصرفية، ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات مما يكفل جودة الأصول القائمة[2].

ثالثاً: الأسلوب العلاجي

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها، ويقوم هذا الأسلوب على التحصيل الائتماني: بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة، وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان، ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:

- ü إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية؛
- ü الاستمرارية في متابعة ومعاجلة الائتمان؛

وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكرب حصيلة ممكنة من المستحقات.

1- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 89.

2- Ammour benhalim : **pratique des techniques bancaire**, édition Dahleb Alger ,1997, P 58.

الفرع الثالث: المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في منح الإئتمان

أولاً- مؤشرات التوازن المالي:

يرتكز التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي على ثلاث مؤشرات:

1-رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة[1].

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية :

رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

من أسفل الميزانية : يُعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي [2]:

رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

أ- **أنواع أس المال العامل :** يتضمن أربعة أنواع أساسية و هي :

- **رأس المال العامل الدائم أو الصافي:** يحسب وفق القوانين التالية:
  - أمـوال دائمــة – أصول ثابتة .
  - أصول متداولـة – ديون قصيرة الأجل.
  - الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل.

1 J . Pitverdier ,**la finance d' entreprise**, 1993 , P 77 .

2-سعداوي موسى، **محاضرات في التسيير المالي للسنة الثالثة علوم التسيير**، سنة 2002 – 2003 .

- **رأس المال العامل الإجمالي** : يحسب كما يلي :

مجموع الأصول المتداولة .

مجموع الأصول – الأصول المتداولة .

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

- **رأس المال العامل الخاص: يحسب كما يلي :**

رأس المال العامل الدائم – القيم الثابتة .

الأموال الخاصة – القيم الثابتة .

أصول متداولة – مجموع الأصول .

إذا كان رأس المال العامل الخاص > 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، و العكس إذا كان أصغر من الصفر .

- **رأس المال العامل الأجنبي:** وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية :

  - ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل
  - رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص .
  - مجموع الخصوم – الأموال الخاصة .

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي.

2- **احتياج رأس المال العامل** "**BFR**" : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ .

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي جميع الديون .ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات، ويحسب BFR كالتالي:

BFR = قيم الاستغلال + قيم الغير جاهزة – (ديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)

3- **الخزينة T**: تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها، وتتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

سندات الخزينة: يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها .

خصم الأوراق التجارية: وهي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة .

الحسابات الجارية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك .

الصندوق: الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة .

تتمثل عناصر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي:

السلفات المصرفية .

السحب على المكشوف: هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل .

تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية :

- مجموع الأصول – الخصوم .
- رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل .
- قيم جاهزة – تسبيقات .

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته :

- رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل ⟸ الخزينة >0 : في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية

أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل⟸ الخزينة <0 : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك ،أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .
- رأس المال العامل= احتياج رأس المال العامل⟸ الخزينة =0 : أي الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل .

ثانيا: النسب المالية المستخدمة في منح الإئتمان المصرفي:

هناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، منها :

1- **نسب الهيكلة:** تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في :

نسبة الأصول الثابتة : يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية :

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

نسبة الأموال الخاصة: تستخرج من خلال النسبة التالية :

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

نسبة الديون: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

2- **نسب السيولة:** هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.

و لقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

نسبة السيولة العامة: تحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

نسبة السيولة المختصرة: تحسب كما يلي :

$$\frac{\text{الأصول المتداولة – قيم الاستغلال}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

نسبة السيولة الفورية: تحسب كما يلي :

$$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

3- **نسب المردودية** : تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها ويمكن عرضها كما يلي :

المردودية الاقتصادية : تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

المردودية المالية: وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

المردودية التجارية: وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال العامل الدائم:

$$\frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة: تحسب كما يلي:

$$\frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة:

$$\frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

4- نسب التمويل :

تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام ومن أهم هذه النسب :

نسبة التمويل الدائم: تحسب كما يلي :

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي :

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$$

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول الائتمان المصرفي، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عموميات حول التحليل المالي أما المبحث الثالث كان حول إدارة الإئتمان والتحليل الائتماني وأهم المؤشرات والنسب المستخدمة في التحليل الائتمانين ومن خلال العرض السابق يتضح لنا مدى مساهمة القروض بأنواعها في التنمية الاقتصادية كما يتضح لنا أن التحليل المالي يوضح لنا نقاط القوة والضعف للمؤسسة طالبة القرض وذلك من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي، وهذا ما سوف نتطرق اليه في الفصل الموالى.

الفصل الثاني:

دراسة حالة قرض استثماري
بالقرض الشعبي الجزائري CPA
وكالة المسيلة

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل السابق، اخترنا القيام بتربص في أحد البنوك الجزائرية وهو بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك حتى يتسنى لنا معرفة إجراءات وإدارة منح الائتمان من طرف البنوك الجزائرية و تجسيدها في الواقع التطبيقي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول منه إلى تقديم عام حول البنك وهيكله التنظيمي، والمبحث الثاني تناولنا فيه دراسة عامة لملف منح قرض استثمار والمراحل التي يمر بها، أما المبحث الثالث فكان دراسة حالة قرض استثماري لدى وكالة CPA بالمسيلة.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري

أولاً: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري[1]

نشأ القرض الشعبي الجزائري وفق المرسوم 366/66 بتاريخ 1966/12/29 برأس مال قدره 15 مليون دج، وقد ورث نشاطات كانت تمارس من طرف البنوك الشعبية "البنك الشعبي التجاري، والبنك الشعبي الصناعي"، المتواجدة في الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة بالإضافة إلى بنوك أجنبية أخرى مثل: بنك الجزائر - مصر، شركة مرسيليا للقرض والمجموعة الفرنسية للقرض.

قيد بنك القرض الشعبي الجزائري في السجل التجاري تحت الرقم 803 ب 84 تبعا للقوانين المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي للمؤسسات العمومية والاقتصادية، وكان القرض الشعبي وراء ولادة بنك التنمية المحلية سنة 1985 عن طريق التنازل عن 40 وحدة وتحويل 550 عامل وإطار و980 ألف حساب للقرض الشعبي الجزائري عدة مهام تنموية في قطاع بناء الأشغال العمومية والري وقطاع الصحة والأدوية، التجارة والتوزيع، الفندقة والسياحة والحرف والاتصالات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أنه بنك يقوم بعمليات القرض واستقبال الودائع، كما له حصص في رأسمال المؤسسات ويقوم ببيع وشراء القيم المنقولة وغيرها من الأمور وتطبيقا للقانون 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية يعود رأسمالها لملكية الدولة، تعمل البنوك العمومية بما في ذلك القرض الشعبي تحت وصاية وزارة المالية، كما سبق وإن ذكرنا أن بنك القرض الشعبي الجزائري بدأ برأسمال قدره 15 مليون دج، لكن تطور فيما بعد كالآتي:

- سنة 1992: 5,6مليارد ج.

[1] - وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

- سنة1994: 9,31مليارد ج.
- سنة1996: 13,6 مليار دج.
- سنة2000: 21,6مليارد ج
- سنة2004: 25.3 مليار دج
- سنة2009: 29.3 مليار دج

وبعد تلبية جميع شروط التأهيل المنصوص عليها في قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990، حصل بموجبه القرض الشعبي الجزائري على الإعتماد في 07-04-1997 من طرف مجلس النقد والقرض، وأصبح البنك الثاني المعتمد في الجزائر بعد البنك الوطني الجزائري(BNA)

ثانياً: تعريف القرض الشعبي الجزائري[1]

هو عبارة عن مؤسسة مالية وتجارية تساهم في تنظيم الاقتصاد الوطني وهذا عن طريق الإدخار والإستثمار، فعندما تكون كتلة نقدية كبيرة في السوق ولا يقابلها إنتاج (تضخم) يتم تجاوز هذه الظاهرة المضرة باقتصاد السوق، حيث تلجأ الحكومة للبنوك وعلى رأسهم البنك المركزي لرفع نسبة الفائدة على الادخار، وبالتالي تشجيع الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تساهم في تسهيل التعامل بين الأشخاص سواءا كانوا طبيعيين أو معنويين (شركات).

ثالثا: الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للوكالة: تتمثل أهداف الوكالة في:

- رفع مكانتها بين البنوك الأخرى وإحتلالها مركز بين البنوك وذلك بكسب فئات (رجال الأعمال: مستثمرين) لزيادة حجم نشاطها.
- تدعيم الحافظة التجارية للوكالة بإعطاء أهمية لزبائن شركات التأمين والهيئات العقارية.
- تحسين المردودية وذلك بإعطاء أهمية كبيرة للاستقبال ونوعية الخدمة.

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

- إعادة النظر في سياسة الأجور وذلك بتحسين ظروف عمل العمال، وإعطاء أهمية كبيرة وتقديم خدمات وقروض تدخل في إطار الحياة الاجتماعية للمواطنين كقروض السكن وقروض الإستهلاك .
- كما تطمح للزيادة في مساهماتها لدى المؤسسات المالية الوطنية والعالمية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

أولاً: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

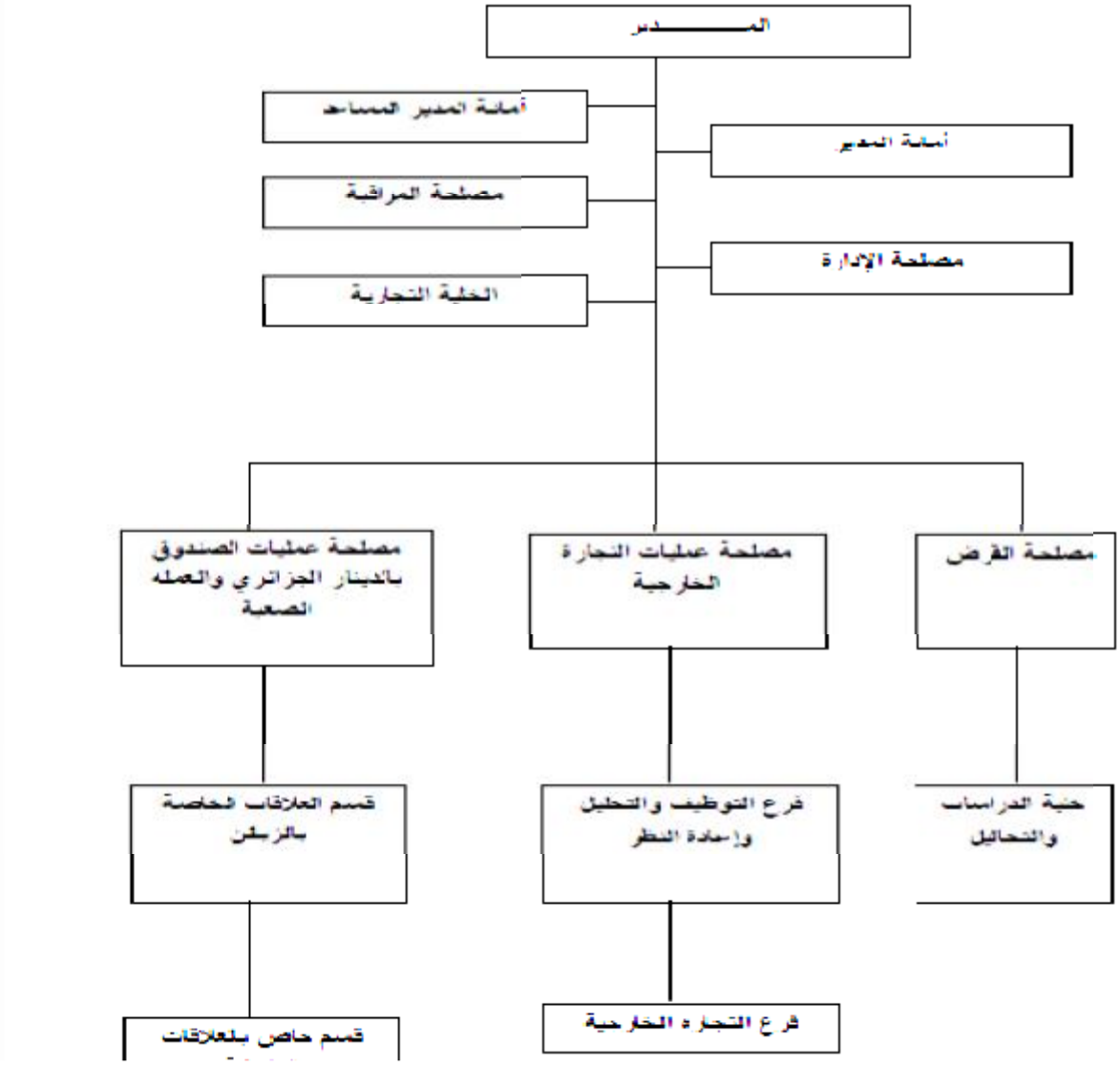

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على وثائق مقدمة من القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

ثانياً: تقديم مصالح الوكالة[1]

1-**المديرية:** يمثل هذا المنصب أعلى هيئة في الوكالة بإعتبارها مصدر كل القرارات الهامة وتشمل كل من: المدير، الأمانة(السكرتارية)، نائب المدير.

أ-**المدير:** يعين من طرف المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري حيث يجب أن يكون ملما بجميع الأعمال التى يقوم بها رؤساء المصالح، ومن الأحسن أن يكون قد أدرج في عمل كل مصلحة ومن مهامه مايلي:

- السهر على تطبيق القوانين الداخلية.
- السهر على تطبيق التنظيم المعمول به.
- توزيع المهام على رؤساء المصالح .
- التكفل بالمهام الإدارية.
- هو المسؤول الأول على الأخطاء التي ترتكب من طرف الموظفين.
- تحرير تقرير الميزانية والنشاط الشهري.
- مراقبة العمليات الداخلية التي يقوم بها الموظفين.
- الحرص على إرسال جميع المراسلات التي تأتي من الخارج.
- الممثل الأول للمؤسسة في الاجتماعات.
- إمضاء كل الوثائق الرسمية والكشوفات .
- تعيين المستخلف في حال غيابه.

ب-**الأمانة:** تمثلها الأمينة وهى موظفة بالمؤسسة تختص بأعمال مكتب المدير، ودورها يتمثل في مساعدة المدير فى تأدية عمله إذا لزم، على من يرشح لهذه الوظيفة أن يكون ذو صفات معينة ويكون ناجحا في عمله ومن مهامها نذكر:

- حفظ البيانات لمواعيد المدير وتنبيهه كلما حل موعد منها مستعينة بمذكرة.

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

- دراسة المواضيع التى يكلفها المدير بدراستها وإعداد تقارير وافية عنها.
- حفظ المستندات والأوراق الخاصة بمكتب المدير في ملفات ووضعها في أماكن الحفظ المعروفة ليسهل تقديمها عند الطلب.
- تنظيم عملية مقابلة الزائرين بطريقة تساعد على تحسين توزيع وقت المدير.
- تحرير الرسائل البسيطة.
- تنظيم الاجتماعات والاتصال برؤساء المصالح.

ج-**نائب المدير**: يقوم مقام المدير في حالة غيابه من مهامه ما يلي:

- مساعدة المدير في أداء مهامه.
- التنسيق بين المصالح.
- المدير يراقب المهام الإدارية ونائب المدير يتكلف بالأشغال.
- عند غياب أحد رؤساء المصالح يقوم مقامه نائب المدير.
- وفي كثير من الأحيان يمثل البنك في حالة الدعوات أو الاجتماعات مع الإدارات المحلية.
- استقبال الزبائن الزائرين.

2-**مصلحة الادارة و المراقبة**: تحتوي على:

- أمين كتابة يعمل مع جميع المصالح.
- أرشيفي يقوم بتنظيم الأرشيف وفقا لطرق الترتيب والتصنيف المعروفة منها: الأبجدية العددية و الزمنية .
- رئيس مصلحة المستخدمين .
- رئيس قسم الموظفين.
- رئيس قسم المراقبة.
- مجلس معلومات بالاعلام الآلي.

3-**مصلحة الأمن والصيانة:** وتعمل على المحافظة وصيانة الآلات، تحفظ السير التقني والاستغلال الأمثل للمعدات الالكترونية، كما تحافظ على الأمن الداخلي للمؤسسة سواء لمصالحها أو عمالها، كما تختص بجانب النظافة...الخ.

4-**مصلحة الحافظة:** تتكون من قسمين التحصيل والخصم، هذه المصلحة مسؤولة عن استقبال القيم المالية(شيكات وكمبيالات) ومعالجتها ومراقبتها من حيث: المبالغ، التظهير والطوابع وتظم هذه المصلحة: رئيس مصلحة الحافظة، رئيس قسم التسليم، وكيل القطع، رئيس قسم المخاطر.

5-**مصلحة القروض:** يستقبل هذا القسم الملفات المتعلقة بطلب القرض حيث يستلزم أن يكون هذا الملف كاملا، عندئذ يقوم المكلفون بالدراسة، وهم إطارات يعملون بالوكالة بدراسة الملف ثم يوجهه هذا الأخير إلى لجنة القرض لإعطاء الرأى أو القرار، وبعدها يحول إلى مجموعة الاستغلال لإبداء الرأي أو قرار منح الزبون القرض.

عند استقبال رخصة القرض تقوم خلية الدراسات والتحليل بجمع الضمانات وتعبئة القرض، بعد ذلك تبقى متابعة الالتزامات سارية يعمل فيها: رئيس قسم القرض والتعهدات، وموظفين مكلفين بالدراسات.

6-**مصلحة الشؤون القانونية:** حيث يقوم هذا القسم بجميع الاجراءات القانونية لاسترجاع الدين لدى الزبائن، حيث تحاول الوكالة استرجاع هذا الدين بالطريقة الودية والمصالحة وإذا تعذر عليها ذلك تتبع أساليب قضائية.

7-**مصلحة التجارة الخارجية:** تحتوي على رئيس مصلحة الشؤون الخارجية مكلف بالدراسات (التحليلات)، رئيس قسم التوظيف، الإحصاء، مكلف بالحسابات .

8-**قسم المكلف بالصرف:**

قسم الآلة الكاتبة، التوطين وهي إعطاء رقم تسلسلي للعمليات الخاصة بالتجارة الخارجية والقيد في سجل خاص يحتوي على إثنان وعشرون رقم مقسمة إلى ستة أقسام:

- **التحويلات:** من صلاحيات المديرية العامة لمصلحة الشؤون الخارجية .

- **تسيير العقود:** حيث يقوم هذا القسم بدراسة كل الشروط العقود والبحث فيما اذا كانت تحتاج إلى تعديل أو بعض الإضافات في بنودها، وذلك لحماية مصالح الزبون والمؤسسة، مع العلم أن كل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية مراقبة من طرف البنك.
- العمل على التأمين والإشراف على عمليات التصدير حتى تؤول إلى نهايته وهذا مايقوم به قسم الإسترجاع الحر.

9-**مصلحة الصندوق:** يشرف عليها رئيس المصلحة ونائبه بالإضافة إلى موظفين أخرين مسؤولين جميعا عن استقبال الزبائن والسماع لإنشغالاتهم وتنفيذ أوامرهم.

أخيرا تدعم هذه المصلحة بتقنية جديدة متطورة(المقاصة الالكترونية)، الهدف منها إختزال وربح الوقت في تحصيل وتسديد شيكات الزبائن، تتكون هذه المصلحة من صندوقين لإيداع وسحب العملة المحلية والأجنبية، قسم التحويلات من حساب إلى حساب لدى نفس الوكالة ومن وكالة إلى وكالة لدى القرض الشعبي الجزائري، وبين وكالة أخرى خارج القرض الشعبي الجزائري قسم المقاصة، وفتح الحسابات بجميع أنوعها، وكذا تسييرها.

10-**خلية التنشيط التجاري:** ومن أعمالها ترقية المبيعات وجلب كبار التجار والمتعاملين.

رابعا: العمليات التى تتم على مستوى الوكالة:

يمكن إدراج العمليات التى تتم على مستوى الوكالة:

- عمليات خاصة بقسم الصندوق.
- عمليات خاصة بقسم المقاصة.
- عمليات خاصة بقسم التحويلات .
- عمليات خاصة بقسم الحافظة.
- عمليات خاصة بقسم القروض.

1-عمليات خاصة بقسم الصندوق:

إن أهم نشاطات البنك التى تحتوي على منزلة هامة فيه هو الصندوق، ومن أهم عملياته الإيداعات النقدية وعمليات السحب نقداً.

أ/صندوق الإيداع: هى الإيداعات للأموال التى تتم عن طريق صاحب السحب، أو من طرف أشخاص آخرين قدمت لهم خدمات من طرف صاحب الحسابات وكانت له عمولة جراء ذلك توضع في حسابه، حيث تتم عملية الإيداع أولاً بتحرير وثيقة خاصة تدعى تفصيل (تجزئ) نقدي تحتوي على نسختين، حيث يتم تسجيل كل المعلومات الخاصة بالشخص المودع أو صاحب الحساب، ويتم التأكد من المبلغ الظاهر على الوثيقة مع المودع أو صاحب الحساب ويتم التأكد من المبلغ الظاهر على الوثيقة مع المبلغ المودع من طرف عامل الشباك الذي يحتفظ بنسخة ويؤشر على النسخة الثانية ليتم ادخال القيمة المودعة في حساب الزبون عن طريق الحاسوب، وبعدها يستلم وصل الإيداع لصاحب الحساب، كما يحتفظ المسؤول عن الصندوق بنسخة أخرى مرفوقة بنسخة تفصيل نقدي (طلب بالدفع).

ب/صندوق السحب: هذه العملية تتم عن طريق صاحب الحساب نفسه أو عن طريق شخص أخر يفوضه صاحب الحساب، مع التحقق من توقيع الشيك باللجوء إلى بطاقة التوقيع التى حددت ساعة فتح الرصيد يمكنه تغطية الشيك.

2-عمليات خاصة بقسم المقاصة:

يقوم هذا القسم بعملية استقبال الشيكات، السندات، التحويلات المالية وتصنيفها حسب كل بنك حيث توجد غرفة المقاصة بالبنك المركزي وتتم العملية بين مختلف البنوك كون أن لكل بنك حسابه لدى البنك المركزي.

3-عمليات خاصة بقسم التحويلات:

التحويلات هى عمليات يتم من خلالها تلقي البنك أمر من الزبون بتحويل مبلغ معين من حسابه الأول إلى حساب أخر له أو لصالح شخص أخر.

أ/**التحويلات العادية:** تتمثل في:

- تحويلات من حساب إلى حساب أخر في نفس البنك مثل: تحويل من حساب السيد(س) إلى حساب السيد (ع) في نفس الوكالة.
- تحويل من الوكالة إلى وكالة لنفس البنك (القرض الشعبي الجزائري) .

ب/تحويل إلى الخزينة: يتعامل البنك مع الخزينة وذلك بفتح حساب خاص به في الخزينة.

ج/تحويل إلى مركز الصكوك البريدية: وذلك بفتح البنك حساب فيه.

4-عمليات خاصة بقسم الحافظة:

تتكون من قسمين: التحصيل والخصم، وهو مكلف بإستقبال الشيكات ومختلف السندات التجارية الخاصة بها.

أ/الخصمEscompte

إن المتعاملين يلجؤون لغرض إثبات ديونهم إلى الانحياز لتحرير الأوراق التجارية الكمبيالات، السند الأذني، وحامل الورقة (المستفيد) يجب أن ينتظر الميعاد المقرر في الورقة لكي يستوفي دينه، هذا الأمر ملرم بالوفاء في الميعاد بموجب توقيعه على نفس الورقة، وهذا من حيث المبدأ لكن ضروريات الحياة العملية كثيرا ماتجعل حامل الورقة محتاجا إلى المال لتسوية مدفوعاته، لكن لا يجد المال الجاهز بين يديه ويملك مالا مجمدا متمثلا في ورقة تجارية فالخصم هو قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها، ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ الموعود وهكذا تعتبر قرضا وخصما في آن واحد.

ب/التحصيل: هو الدفع أو استرجاع قيمة الورقة التجارية في تاريخ الإستحقاق مقابل خصم البنك لمصاريف التحصيل والتي تعتبر كفوائد للبنك.

5-عمليات خاصة بقسم القروض: يشمل هذا القسم الملفات المتعلقة بطلب القرض، حيث أنه يعتبر العمل الأساسي لهذا القسم وهو القسم الرئيسي الذي يقوم بإعطاء مبالغ مالية للزبون في

شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى مقابل فائدة، ونشير لأهمية القروض التي يقدمها البنك ومدى مساعدتها في تكوين تحقيق الموارد اللازمة للبنك وإحتمال وقوع عدة مخاطر ودور القروض في التمويل في البلاد وتدعيم الاستثمار والتقدم الاقتصادي وبإعتبارها أحد العناصر المهمة في البنك التي تتركز عليها الدولة ونحن في مرحلة اقتصاد السوق ومرحلة الاستغلال.

المبحث الثاني: دراسة ملف منح قرض استثمار

في هذا المبحث سنقوم بدراسة ملف مؤسسة إنتاج أغذية الأنعام من خلال وثائقها المقدمة لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض و طرق تحليله من طرف البنك

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات، وذلك خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر.

أولا-دراسة ملف قرض الاستثمار:

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق والمعلومات التي يقدمها المستثمر الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك ويكون له الأولوية في الدراسة ويجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

- تقديم المشروع؛
- إظهار الصحة المالية للمؤسسة؛
- إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع؛
- تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها؛
- إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع[1].

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

1-**مكونات ملف القرض:** صاحب المشروع يقوم بتحرير طلب يتألف من:

أ-**ملف إداري:** ويتمثل في وثائق إدارية.

ب-**الملف التقني:** يحوي الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع، والذي يحتوي على الوثائق التالية:

الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة النشأة؛

ميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديرية لخمس السنوات القادمة[1]؛

- جدول إهتلاك القرض ؛
- مخطط تمويل المشروع ؛
- مخطط الأعمال أو الأشغال (**plan ou cahier de charge**).

2- **إيداع الملف:**

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه وكذا الوثائق المرافقة المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف (المشروع) استنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات(البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) .

ويتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك والذي حدد مبلغ معين لكل مستوى من المستويات الموجودة في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة المحددة، فإن ملف القرض ينتقل من مستوى لآخر وذلك على النحو التالي:

أ-**مستوى الوكالة:** الحد الأقصى (2.000.000 دج إلى 4.000.000دج)؛

ب -**مستوى المديرية الجهوية:** الحد الأقصى (8.0000.000دج)؛

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

ج-مستوى المديرية المركزية للقرض؛

د-اللجنة المركزية للقرض: غير محدود.

فالمستويات الثلاث الأولى تقوم بدراسة الملف وإعطاء رأيه، أما اللجنة المركزية للقرض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات، وذلك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة[1] .

ثانيا-تقنيات دراسة ملف القرض:

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي:

1- الدراسة الاقتصادية:

العامل البشري: الدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو الثقة والتي تعتمد أساساًعلى مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه.

العامل الاقتصادي: وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض[2] .

العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم وإعادة الخصم وسياسة تأطير القروض... الخ، ومن السياسات الأخرى التي من شأنها أن توثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض.

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

[2]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

العامل الاجتماعي: وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية والاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعم تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة[1].

2- الدراسة الفنية:

يقصد بها تنظيم وتحليل وسائل العمل في المؤسسة، نوعية التجهيزات وتطورها أدوات وطرق تسويق المنتوج بعد دراسة طبيعته، هل هو كمالي، تنافسي، ضروري، أم أنه من النوع الذي يمكن إحلاله ؟ ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة، الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي ووضعية هذا القطاع في الاقتصاد[2].

3- الدراسة المالية:

بناءا على الوثائق المالية والمحاسبية، المتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ومن ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية والتقديرية، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل، واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء، ومردوديته وربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة في البنك تسجل على استمارات تدعى**ST44** .

يقوم المكلف بالدراسة المالية بما يلي:

التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية ؛

v حساب رأسمال العامل (FR) وعلى أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي:

ü إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول؛

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

[2]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

- إذا كان FR سالب يتم رفض القرض؛

v حساب احتياج رأسمال العامل (BFR)حيث إذا كان:

- BFR سالب يعني تمويل ذاتي؛
- BFR موجب يعني تمويل من الآخرين؛

v حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك:

- رقم الأعمال والذي يوجد ضمن دلالات متممة، إذا كانت المؤسسة خدمية؛
- القدرة على التمويل الذاتي: نتيجة الدورة+ مخصصات الاهتلاك.
- مدة استرداد القرض= قيمة القرض/ متوسط التمويل الذاتي؛
- مدة استرداد قيمة المشروع[1] .

المطلب الثاني: اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك

بعد القيام بالدراسة وتقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناءا على نتائج الدراسة المالية للمشروع، ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام والتي تنص على:

- نوع القرض المطلوب ؛
- مبلغ القرض؛
- سعر فائدة على القرض؛
- جميع الضمانات المطلوبة.

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه ويطلب منه سحب ملفه.

مدة القرض:

يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل و في حالة:

- قرض استثماري إذا كانت قروض متوسطة مدتها 7سنوات؛

[1]- وثائق داخلية للقرض الشعبي الجزائري، مصلحة القروض.

- قروض طويلة المدى 10 سنوات ؛
- قرض استغلالي مدته عام قابل للتجديد.

سعر الفائدة على القرض:

أ-قرض استثماري: يتعامل مع البنك بنسبة فائدة إن كانت متوسطة تقدر بـ5,25%، وإن كانت طويلة الأجل تقدر بـ5,75 %.

ب -قروض الاستغلال:

- تسهيلات الخزينة بسعر فائدة5,75 %؛
- تسبيقات المخزون7,75% ؛
- خصم تجاري 7,50 %؛
- قروض موسمية والتغطية على الحساب والتسبيق على الفواتير 7,50 %.

طريقة التسديد:

في حالة قرض استثماري يقوم البنك بتحديد فترة سماح مدتها سنة، أما أقساط التسديد يتم تسديدها كل ستة أشهر من المدة المتبقية بعد السماح؛

في حالة قرض استغلال يتم تسديد القرض على أقساط شهرية لمدة سنة.

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري لدى وكالة CPA

تعتبر القروض الاستثمارية مهمة جداً وذلك لضخامة مبالغها، طول مدتها وتعدد مخاطرها لذلك فإن دراسة أي ملف متعلق بقرض استثماري تمر بثلاث مراحل:

أولا: الدراسة التقنية والاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض.

ثانياً: دراسة وتحليل مختلف القوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض

ثالثاً: نتيجة دراسة ملف القرض.

والمشروع الذي ستتم دراسته يتمثل في وحدة إنتاج أغذية الأنعام.

المطلب الأول: الدراسة التقنية الاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض

حيث يتم ملء الملف التقني الاقتصادي من طرف طالب القرض والملف يحتوي على:

الفرع الأول: معلومات عامة حول المشروع

حيث يشمل هذا الفرع المعلومات العامة والمتعلقة بالمشروع.

أولا: تقديم المشروع

وينقسم تقديم المشروع إلى:

أ-المستثمر

اللقب: xxxxxx

الإسم: xxxxxx

تاريخ ومكان الميلاد: xxxxxx

ابن (ة): وإبن (ة): xxxxxx xxxxxx

الحالة العائلية: xxxxxx

العنوان: xxxxxx

الشهادات أو الخبرة المهنية xxxxxx

ب-معلومات خاصة:

تسمية المشروع: وحدة انتاج أغذية الأنعام.

الصيغة القانونية: شركة ذات مسؤولية محدودة.

نوعية النشاط: صناعة أغذية الأنعام.

الموقع: المسيلة.

2-**معلومات عامة:**

حيث تحتوي هذه المعلومات على ما يلي:

طبيعة المشروع: صناعة الاغذية الأنعام . **موقع تواجد المشروع:** المسيلة .

المساعدات المتحصل عليها: الاستفادة من الإعفاء منTVA الخاصة بالتجهيزات في إطار جهاز ANDI والإعفاء الجمركي أيضاً.

ثانياً: تأثير المشروع على المحيط البيئي والاقتصادي

أ-تأثير المشروع على المحيط البيئي:

المشروع ليس له أضرار بيئية.

ب-تأثير المشروع على الميدان الاقتصادي:

هذا المشروع يخلق فرص عمل ويساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

ج-رقم الأعمال التقديري أو المتوقع:

الجدول رقم(01): رقم الأعمال التقديري أو المتوقع لخمس سنوات الوحدة: دج

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
190.080.000.0	205.920.000.0	221.760.000.0	237.600.000.0	253.440.000.0

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الفرع الثاني: التكلفة المحتملة والضمانات المقدمة:

يحتاج المشروع إلى تمويل وهو الأمر الذي يجعل منه تكلفة يجب حسابها ومقارنتها بالضمانات المقدمة.

أولاً: تكلفة تمويل المشروع المحتملة

تتمثل تكلفة تمويل المشروع مالياً في إجمالي الأموال الموجهة لهذا الغرض وتتمثل في:

المساهمة المالية للمستثمر..... 951.363.39..... 30%

قرض من الوكالة..... 221.984.791.....70%

التكلفة الإجمالية للمشروع.....317.121.130.....100%

ثانياً: الضمانات وتتمثل الضمانات المقترحة في:

- رهن وحدة انتاج للبنك بدرجة أولى.
- رهن مسكن شخصي للبنك بدرجة أولى.

Ø تأمين الأخطار المهنية.

المطلب الثاني: الدراسة المحاسبية والمالية للمؤسسة طالبة القرض

تركز هذه المرحلة حول دراسة وتحليل مختلف الوثائق المالية المكونة للملف المالي وهي كالتالي:

1-**الميزانية الافتتاحية.**

2-**الميزانية المحاسبية أو التقديرية (خمس سنوات قادمة) .**

3-**جدول حسابات النتائج التقديري للسنوات الخمس القادمة.**

حيث تظهر الميزانية الافتتاحية لهذا المشروع على النحو التالي:

الجدول رقم (02): الميزانية الافتتاحية **الوحدة: دج**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات		أموال خاصة	250.000.0
مباني	137.540.730		
الأصول الملموسة الأخرى	179.580.400		
المخزونات		**الديون**	
الحقوق		قروض بنكية	160.000.000
		ديون أخرى جارية	154.621.130
المجموع	317.121.130		317.121.130

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الفرع الأول: الميزانية التقديرية لخمس سنوات قادمة:

تعتبر الميزانية التقديرية للخمس سنوات الأولى لإنطلاق النشاط مهمة جداً بالنسبة للبنك، إذ أنها تعطي الصورة التوقعية للمشروع في حال قيامه، ذلك خلال المدة القانونية للقرض الممنوح لهذا المشروع، لذلك كان لزاماً على طالب القرض إدراج هذه الوثيقة المحاسبية ضمن الملف المالي المرفق في طلب القرض، وبعد القيام بترتيب وتبويب العناصر المحاسبية بما يتلائم وحاجة البنك تحصلنا على الميزانية التقديرية للخمس سنوات الأولى للنشاط والتي ظهرت وفق الشكل التالي:

الجدول رقم (03): الميزانية التقديرية لخمس سنوات قادمةجانب الأصول الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول الثابتة	290.328.014	.263.534.897	236.741.781	209.948.664	183.155.548
مباني	130.663.694	123.786.657	116.909.621	110.032.584	103.155.548
الأصول الأخرى الملموسة	159.664.320	139.748.240	119.832.160	999.160.80	800.000.0
الأصول المتداولة	250.218.372	430.375.282	494.577.504	531.995.170	568.477.867
قيم قابلة للتحقيق					
أسهم جارية	**120.000.000**	**250.000.000**	**250.000.000**	**270.000.000**	**280.000.000**
الزبائن	**850.000.00**	**950.000.00**	**130.000.000**	**125.000.000**	**140.000.000**
مدينون آخرون		**500.000**	**750.000.0**	**750.000.0**	**100.000.00**
الخزينة	**452.183.72**	**803.752.282**	**107.077.504**	**129.495.170**	**138.477.867**
مجموع الأصول	540.546.386	693.910.179	731.319.285	741.943.834	751.633.415

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الجدول رقم (04): الميزانية التقديرية لخمس سنوات قادمةجانب الخصوم: الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	224.225.256	377.789.049	415.398.155	534.133.269	537.322.850
رأس المال الصادر	250.000.0	250.000.0	250.000.0	250.000.0	250.000.0
النتيجة الصافية	221.725.256	242.253.896	262.782.536	283.894.376	305.006.216
الأسهم الأخرى	000	133.035.153	150.115.620	247.738.893	265.816.634
المحصلة إلى الأمام					
الديون طويلة ومتوسطة الأجل	314.621.130	314.621.130	282.621.130	173.310.565	141.310.565
القروض والديون	160.000.000	160.000.000	128.000.000	960.000.00	640.000.00
المالية	154.621.130	154.612.130	154.621.130	773.105.65	773.105.65
ديون أخرى غير جارية					
الديون قصيرة الأجل	170.000.0	150.000.0	333.000.00	345.000.00	370.000.00
الموردون والحسابات	170.000.0	150.000.0	130.000.0	250.000.0	500.000.0
ذات الصلة	000	000	320.000.0	320.000.0	320.000.0
ديون أخرى	000	000	000	000	000
الخزينة					
مجموع الأصول	540.546.386	693.910.179	731.319.285	741.943.834	751.633.415

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الجدول رقم (05): الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول: الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول الثابتة	290.328.014	.263.534.897	236.741.781	209.948.664	183.155.548
المباني	130.663.694	123.786.657	116.909.621	110.032.584	103.155.548
الأصول الأخرى	159.664.320	139.748.240	119.832.160	999.160.80	800.000.0
الملموسة					
الأصول المتداولة	250.218.372	430.375.282	494.577.504	531.995.170	568.477.867
قيم قابلة للتحقيق	**205.000.0**	**350.000.000**	**387.5000.0**	**402.500.000**	**430.000.00**
قيم جاهزة	**452.183.72**	**803.752.282**	**107.077.504**	**129.495.170**	**138.477.867**
مجموع الأصول	540.546.386	693.910.179	731.319.285	741.943.834	751.633.415

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الجدول رقم (06): الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم: **الوحدة: دج**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الدائمة	538.846.386	692.410.179	698.019.285	707.443.834	714.633.415
الأموال الخاصة	224.225.256	377.789.049	415.398.155	534.133.269	537.322.850
ديون متوسطة وقصيرة الأجل	314.621.130	314.621.130	282.621.130	173.310.565	141.310.565
الديون ق الأجل	170.000.0	150.000.0	333.000.00	345.000.00	370.000.00
ديون الاستغلال	170.000.0	150.000.0	333.000.00	345.000.00	370.000.00
تسبيقات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
مجموع الأصول	540.546.386	693.910.179	731.319.285	741.943.834	751.633.415

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

أولاً: نسبة هيكلة الأصول والخصوم

بعد أن قمنا باعادة تبويب كل البيانات في شكلها العام والمختصر أصبح بالإمكان حساب مختلف النسب المتعلقة بالمؤسسة.

1-حساب نسب هيكلة الأصول:

الجدول رقم (07): نسب هيكلة الأصول **الوحدة %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول الثابتة	53.74	37.97	32.37	28.29	24.36
الأصول المتداولة	46.28	62.02	67.62	71.70	75.63
مجموع الأصول	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

2-حساب نسب هيكلة الخصوم:

الجدول رقم (08): نسب هيكلة الخصوم **الوحدة %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	41.48	54.44	56.80	71.99	76.27
الديون	58.51	45.55	43.19	28.00	23.72
مجموع الخصوم	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الفرع الثاني: حساب مختلف المؤشرات المالية

1-حساب رأس المال العامل:

1-1-حساب رأس المال العامل الدائم FRNG

الجدول رقم (09): حساب رأس المال العامل الدائم FRNG **الوحدة: دج**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الدائمة	538.846.386	692.410.179	698.019.285	707.443.834	714.633.415
الأصول الثابتة	290.328.014	.263.534.897	236.741.781	209.948.664	183.155.548
طريقة الحساب	راس المال العامل الدائم= أموال دائمة-اصول ثابتة				
FRNG	248.518.372	428.875.282	461.277.504	497.495.170	531.477.867

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب ومتزايد تدريجيا ففي السنة الأولى كان 248.518.372 ليتزايد باستمرار ليصل أقصاه في السنة الخامسة حيث بلغ 531.477.867.

مما يفسر أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، كما أنه للمؤسسة هامش ضمان للأموال الدائمة من القيم الثابتة.

1-2-حساب رأس المال العامل الخاص:

الجدول رقم (10): حساب رأس المال العامل الخاص **الوحدة: دج**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	224.225.256	377.789.049	415.398.155	534.133.269	537.322.850
الأصول الثابتة	290.328.014	.263.534.897	236.741.781	209.948.664	183.155.548
طريقة الحساب	راس المال العامل الخاص= أموال خاصة-اصول ثابتة				
رأس المال العامل الخاص	-661.027.58	114.254.152	178.656.374	324.184.605	390.167.302

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن رأس المال الخاص كان سالباً في السنة الأولى بمبلغ 661.027.758- أما في السنة الثانية فقد أصبح موجباً ومتزايد فقد قُدر ب 114.254.152 في السنة الثانية ليستمر بالارتفاع ليصل في السنة الخامسة إلى 390.167.302.

وهذا يُفسر أن الأموال الخاصة قامت بتمويل الأصول المتداولة في السنوات الأربع الأخيرة.

مما يفسر أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، كما أنه للمؤسسة هامش ضمان للأموال الدائمة من القيم الثابتة.

1-3-حساب رأس المال العامل الإجمالي:

الجدول رقم (11): حساب رأس المال العامل الإجمالي **الوحدة: دج**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
قيم الاستغلال	120.000.000	250.000.000	250.000.000	270.000.000	280.000.000
قيم قابلة للتحقيق	850.000.00	100.000.000	137.500.000	132.500.000	150.000.000
قيم جاهزة	452.183.72	803.752.82	107.077.504	129.495.170	138.477.867
طريقة الحساب	راس المال العامل الاجمالي= قيم الاستغلال+قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة				
رأس المال العامل الاجمالي	250.218.372	430.375.28	494.577.504	531.995.170	568.477.867

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب ومتزايد في السنة الأولى فقدر بقيمة **250.218.372** ثم تواصل في الارتفاع ليبلغ **430.375.28** في السنة الثانية، مستمراً في الارتفاع في السنتين الثالثة والرابعة حيث بلغ **494.577.504** و **531.995.170** على التوالي ليبلغ أقصاه في السنة الخامسة بقيمة **568.477.867**، والذي يُفسر بأن المؤسسة لها قدرة المؤسسة على تمويل أصولها المتداولة.

1-4-حساب رأس المال العامل الأجنبي:

الجدول رقم (12): حساب رأس المال العامل الأجنبي **الوحدة: دج**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رأس المال العامل الاجمالي	250.218.372	430.375.28	494.577.504	531.995.170	568.477.867
رأس المال العامل الخاص	-661.027.758	114.254.152	178.656.374	324.184.605	390.167.302
طريقة الحساب	رأس المال العامل الأحنبي= رأس المال العامل الاجمالي - رأس المال العامل الخاص				
رأس المال العامل الأجنبي	316.321.130	316.121.130	315.921.130	207.810.565	178.310.565

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب ومتزايد في السنوات الأولى ففي السنة الأولى فقدر بقيمة 316.321.130 ثم تواصل في الارتفاع ليبلغ316.121.130 في السنة الثانية وعرف في السنة الثالثة انخفاضاً ضئيلاً حيث بلغ 315.921.130 وواصل انخفاضه في السنتين الرابعة والخامسة حيث قُدر بـ 207.810.565 و 178.310.565 تواليا وهو ما يفسر أن المؤسسة كانت تعتمد بشكل كبير على الديون في تمويل نشاطها في السنوات الأولى، لكن عرفت السنوات الأخيرة انخفاضاً كبيراً مما يدل على أن المؤسسة أصبحت لا تعتمد على الديون بشكل كبير.

2-حساب احتياج رأس المال العامل:

الجدول رقم (13): حساب احتياج رأس المال العامل **الوحدة: دج**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
احتياجات الدورة	**205.000.0**	**350.000.000**	**387.5000.0**	**402.500.000**	**430.000.00**
موارد الدورة	170.000.0	150.000.0	333.000.00	345.000.00	370.000.00
طريقة الحساب	**احتياجات راس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة**				
احتياجات رأس المال العامل	**203.300.000**	**348.500.000**	**354.200.000**	**368.000.000**	**393.000.000**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب ومتزايد تدريجيا ففي السنة الأولى كان**203.300.000دج** ليتزايد باستمرار ليصل**348.500.00 دج في السنة الثانية و 354.200.000 دج في السنة الثالثة وبلغ 368.000.000 في السنة الرابعة وبلغ** أقصاه في السنة الخامسة حيث بلغ **393.000.000دج.**

وهذا يُفسر أن دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، وهذا يعني أن الاحتياجات قصيرة الأجل سوف تمول إما بالاعتماد على الفائض في مواردها طويلة المدى أو بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

3-حساب الخزينة TN:

الجدول رقم (14): حساب الخزينة **الوحدة: دج**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
FRNG	248.518.372	428.875.282	461.277.504	497.495.170	531.477.867
احتياجات رأس المال العامل	203.300.000	348.500.000	354.200.000	368.000.000	393.000.000
طريقة الحساب	الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل				
الخزينة	452.183.72	803.752.82	107.077.504	129.495.170	138.477.867

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن الخزينة موجبة ومتزايدة تدريجيا ففي السنة الأولى كانت **452.183.72**دج ليتزايد باستمرار ليصل**803.752.82 دج في السنة الثانية و 107.077.504 دج في السنة الثالثة وبلغ 129.495.170دج في السنة الرابعة وبلغ** أقصاه في السنة الخامسة حيث بلغ **138.477.867**دج.

وهذا يُفسر بتوافر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: حساب مختلف النسب المالية

أولاً: نسب السيولة

1-نسبة سيولة الأصول:

الجدول رقم (15): نسبة سيولة الأصول **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول المتداولة	250.218.372	430.375.282	494.577.504	531.995.170	568.477.867
مجموع الأصول	540.546.386	693.910.179	731.319.285	741.943.834	751.633.415
طريقة الحساب	نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول				
سيولة الأصول	0.46	0.62	0.67	0.71	0.75

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول موجبة ومتزايدة تدريجيا ففي السنة الأولى كانت **0.46** ليتزايد باستمرار 0.62 **في السنة الثانية و 0.67 في السنة الثالثة وبلغ 0.71 في السنة الرابعة وبلغ** أقصاه في السنة الخامسة حيث بلغ **0.75.**

وهذا يُفسر بأن الأصول المتداولة تُغطي الأصول الثابتة.

2-نسبة السيولة العامة (التداول):

الجدول رقم(16): نسبة السيول العامة **الوحدة:%**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول المتداولة	250.218.372	430.375.282	494.577.504	531.995.170	568.477.867
د ق أ	170.000.0	150.000.0	333.000.00	345.000.00	370.000.00
طريقة الحساب	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل				
السيولة العامة	147.18	286.91	14.85	15.42	15.36

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة موجبة ومتزايدة تدريجيا ففي السنة الأولى كانت **147.1** لتتزايد باستمرار **في السنة الثانية وبلغت 286.91 وفي السنة الثالثة 14.85 وبلغت في السنة الرابعة15.42 وبلغ** أقصاه في السنة الخامسة حيث بلغ**15.36.**

وهذا يُفسر بأن المؤسسة كانت تعتمد عل مواجهة ديونها قصيرة الأجل بنسبة كبيرة جداً في السنتين الأولى والثانية على التوالي ثم أصبحت لا تعتمد عليها في السنوات الأخيرة بشكل كبير.

3-نسبة السيولة المختصرة:

الجدول رقم (17): السيولة المختصرة **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول المتداولة	250.218.372	430.375.282	494.577.504	531.995.170	568.477.867
قيم الاستغلال	0	0	0	0	0
د ق أ	170.000.0	150.000.0	333.000.00	345.000.00	370.000.00
طريقة الحساب	نسبة السيولة المختصرة = الأصول المتداولة- قيم الاستغلال / ديون قصيرة الأجل				
السيولة المختصرة	147.18	286.91	14.85	15.4	15.36

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة موجبة ومتزايدة تدريجيا ففي السنة الأولى كانت**147.18** لتتزايد في السنة الثانية286.91 وعرفت انخفاضاً كبيراً في السنوات الأخيرة حيث

في السنة الثالثة بلغت14.85 وارتفعت في السنة الرابعة وبلغت 15.4 ثم انخفضت في السنة الخامسة حيث بلغت **15.36.**

وهذا يُفسر لنا عن مدى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في وقتها عن طريق الأصول المتداولة دون التصرف في قيم الاستغلال في السنتين الأولى والثانية لكن هاته النسبة عرفت انخفاضاً في السنوات الأخيرة.

4-نسبة السيولة الجاهزة:

الجدول رقم (18): السيولة الجاهزة **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
القيم الجاهزة	**452.183.72**	**803.752.82**	**107.077.504**	**129.495.170**	**138.477.867**
د ق أ	170.000.0	150.000.0	333.000.00	345.000.00	370.000.00
طريقة الحساب	**نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل**				
السيولة الجاهزة	**26.59**	**53.58**	**3.21**	**3.75**	**3.74**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة موجبة ففي السنة الأولى كانت 26.59 وارتفعت في السنة الثانية 53.58 وعرفت انخفاضاً كبيراً في السنوات الأخيرة حيث في السنة الثالثة بلغت3.21 وارتفعت في السنة الرابعة وبلغت3.75 ثم انخفضت في السنة الخامسة حيث بلغت 3.74.

وهذا يُفسر بأن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

ثانياً: نسب الهيكلة

1-نسبة الأصول الثابتة:

الجدول رقم (19): نسبة الأصول الثابتة **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول الثابتة	290.328.014	.263.534.897	236.741.781	209.948.664	183.155.548
مجموع الأصول	**540.546.386**	**693.910.179**	**731.319.285**	**741.943.834**	**751.633.415**
طريقة الحساب	**نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول**				
نسبة الأصول الثابتة	**0.53**	**0.37**	**0.32**	**0.28**	**0.24**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة عرفت انخفاضاً في السنوات الأربع الأولى ففي السنة الأول كانت 0.53 وانخفضت في السنة الثانية إلى 0.37 وفي السنة الثالثة بلغت0.32 مواصلة انخفاضها في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 0.28 و0.24 على التوالي

وهذا يُفسر بعدم مشاركة الأصول الثابتة في تكوين مجموع الأصول مقارنة بالأصول المتداولة.

2-نسبة الأصول المتداولة:

الجدول رقم (20): نسبة الأصول المتداولة **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول المتداولة	250.218.372	430.375.282	494.577.504	531.995.170	568.477.867
مجموع الأصول	540.546.386	693.910.179	731.319.285	741.943.834	751.633.415
طريقة الحساب	نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول				
نسبة الأصول المتداولة	0.47	0.63	0.68	0.72	0.76

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة عرفت تزايداً مستمراً في ففي السنة الأولى كانت 0.47 وانخفضت في السنة الثانية إلى 0.63 وفي السنة الثالثة بلغت0.68 مواصلة ارتفاعها في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 0.72 و0.76 على التوالي

وهذا يُفسر بمشاركة الأصول المتداولة في تكوين مجموع الأصول .

3-نسبة الأموال الخاصة:

الجدول رقم (21): نسبة الأموال الخاصة **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	224.225.256	377.789.049	415.398.155	534.133.269	537.322.850
مجموع الخصوم	540.546.386	693.910.179	731.319.285	741.943.834	751.633.415
طريقة الحساب	نسبة الأموال الخاصة = الاموال الخاصة / مجموع الخصوم				
نسبة الأموال الخاصة	0.41	0.54	0.56	0.72	0.76

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة عرفت تزايداً مستمراً ففي السنة الأولى كانت 0.41 وفي السنة الثانية 0.54 وفي السنة الثالثة بلغت 0.56 مواصلة ارتفاعها في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 0.72 و0.76 على التوالي، وهذا يُفسر بأن المشروع مُول بذاته .

4-نسبة الديون:

الجدول رقم (22): نسبة الديون **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
مجموع الديون	314.321.130	314.321.130	315.921.130	207.810.565	178.310.565
مجموع الخصوم	540.546.386	693.910.179	731.319.285	741.943.834	751.633.415
طريقة الحساب	نسبة الديون = مجموع الديون / مجموع الخصوم				
نسبة الأموال الخاصة	0.58	0.45	0.43	0.28	0.23

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة عرفت انخفاضاً مستمراً ففي السنة الأولى كانت 0.58 وفي السنة الثانية 0.45 وفي السنة الثالثة بلغت 0.43 مواصلة انخفاضها في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 0.28 و0.23 على التوالي.

وهذا يُفسر بمشاركة جزء من الديون في تمويل المشروع ثم أصبح يعتمد على أمواله دون اللجوء للديون .

ثالثاً: نسب المردودية

1-نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم:

الجدول رقم (23): نسبة المردودية الإجمالية لرأس المال الدائم **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رقم الأعمال الصافي	190.080.000	205.920.000	221.760.000.0	237.600.000	253.440.000.0
الأموال الدائمة	538.846.386	692.410.179	698.019.285	707.443.834	714.633.415
طريقة الحساب	نسبة مردودية رأس المال الدائم = رقم الأعمال / الأموال الدائمة				
نسبة مردودية رأس المال الدائم	3.52	2.97	3.17	3.35	3.54

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة مردودية رأس المال العامل الدائم عرفت ارتفاعاً ففي السنة الأولى كانت 3.52 وانخفضت في السنة الثانية إلى 2.97 وعرفت تزايد مستمر في السنة الثالثة بلغت 3.17 مواصلة ارتفاعها في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 3.35 و3.54 على التوالي.

وهذا يُفسر بمدى تغطية رقم الأعمال المحقق للأموال الدائمة.

2-نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة:

الجدول رقم (24): نسبة المردودية الإجمالية للأموال الخاصة **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رقم الأعمال الصافي	190.080.000	205.920.000	221.760.000.0	237.600.000	253.440.000.0
الأموال الخاصة	224.225.256	377.789.049	415.398.155	534.133.269	537.322.850
طريقة الحساب	نسبة مردودية الأموال الخاصة = رقم الأعمال / الأموال الخاصة				
مردودية الأموال الخاصة	8.47	5.45	5.33	4.44	4.42

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة قدرت في السنة الأولى بـ 8.47 وانخفضت في السنة الثانية إلى 5.45 وعرفت انخفاض مستمر في السنة الثالثة بلغت 5.33 مواصلة انخفاضها في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 4.44 و4.42على التوالي.

وهو ما يُفسر كفاءة الإدارة في اعتمادها على أموالها الخاصة من أجل تحقيق أقصى مبيعات للمؤسسة.

3-نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة:

الجدول رقم (25): نسبة المردودية الإجمالية للأصول الثابتة **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رقم الأعمال الصافي	190.080.000	205.920.0000	221.760.000.0	237.600.0000	253.440.000.0
د. ق. أ	170.000.0	150.000.0	333.000.00	345.000.00	370.000.00
طريقة الحساب	نسبة مردودية الأصول الثابتة = رقم الأعمال / د ق أ				
نسبة مردودية الأصول الثابتة	1118.1	1372.8	66.59	68.86	68.49

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة مردودية الأصول الثابتة الدائم عرفت ارتفاعاً ففي السنة الأولى فكانت 1118.1 وارتفعت في السنة الثانية إلى 1372.8 رفت انخفاض مستمر في السنة الثالثة بلغت 66.59 ثم ارتفعت في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 68.86 و 68.49 على التوالي.

وهذا يُفسر باستخدام المؤسسة للأصول الثابتة بنسبة كبيرة في تحقيق الناتج.

4-نسبة المردودية المالية:

الجدول رقم (26):نسبة المردودية المالية **الوحدة%**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
النتيجة الصافية	221.725.256	242.253.896	262.782.536	283.894.376	305.006.216
الأموال الخاصة	224.225.256	377.789.049	415.398.155	534.133.269	537.322.850
طريقة الحساب	نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة				
نسبة المردودية المالية	0.98	0.64	0.63	0.53	0.53

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة المردودية المالية الدائم عرفت ارتفاعاً قياسياً في السنة الأولى فكانت 0.98 وانخفاضاً تدريجياً في السنة الثانية إلى.0.64 وانخفاض مستمر في السنة الثالثة حيث بلغت 0.63 مواصلة انخفاضها في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 0.53 .

وهذا يُفسر بعدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة بها.

5-نسبة المردودية الاقتصادية:

الجدول رقم (27): نسبة المردودية الاقتصادية **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
النتيجة الصافية	221.725.256	242.253.896	262.782.536	283.894.376	305.006.216
مجموع الأصول	540.546.386	693.910.179	731.319.285	741.943.834	751.633.415
طريقة الحساب	نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/ مجموع الأصول				
نسبة المردودية الاقتصادية	0.41	0.34	0.35	0.38	0.40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية الدائم عرفت ارتفاعاً في السنة الأولى فكانت 0.41 وانخفاضاً تدريجياً في السنة الثانية إلى.0.34 ثم ارتفعت في السنة الثالثة حيث بلغت 0.35 مواصلة ارتفاعها في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 0.38 و 0.40 على التوالي.

وهذا يُفسر بكفاءة المؤسسة في استغلال كل الأصول لبلوغ النتيجة.

6-نسبة المردودية التجارية:

الجدول رقم (28): نسبة المردودية التجارية **الوحدة:%**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
النتيجة الصافية	221.725.256	242.253.896	262.782.536	283.894.376	305.006.216
رقم الأعمال	190.080.000	205.920.000	221.760.000.0	237.600.000	253.440.000.0
طريقة الحساب	نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية/ رقم الأعمال				
نسبة المردودية التجارية	0.11	0.11	0.11	0.11	0.12

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية الدائم عرفت ثباتاً في السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة بنسبة 0.11 وارتفعت في السنة والخامسة حيث بلغت 0.12، وهذا يُفسر بإعطاء نسبة المردودية التجارية ضماناً لبقاء المشروع ونموه.

رابعاً: نسب التمويل

1-نسبة التمويل الدائم:

الجدول رقم (29): نسبة التمويل الدائم **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الدائمة	538.846.386	692.410.179	698.019.285	707.443.834	714.633.415
الأصول الثابتة	290.328.014	.263.534.897	236.741.781	209.948.664	183.155.548
طريقة الحساب	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة				
نسبة التمويل الدائم	1.85	2.62	2.94	3.36	3.90

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم عرفت ارتفاع مستمر في السنة الأولى كانت 1.85 وارتفعتً تدريجياً في السنة الثانية إلى2.62 وفي السنة الثالثة بلغت 2.94 مواصلة ارتفاعها في السنة الرابعة والخامسة حيث بلغت 3.36 و 3.90 على التوالي .

وهذا يُفسر بأن المؤسسة تمول أصوله الثابتة من خلال أموالها الدائمة.

2-نسبة التمويل الذاتي:

الجدول رقم (30): نسبة التمويل الذاتي **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	224.225.256	377.789.049	415.398.155	534.133.269	537.322.850
الأصول الثابتة	290.328.014	.263.534.897	236.741.781	209.948.664	183.155.548
طريقة الحساب	نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة				
نسبة التمويل الدائم	0.77	1.43	4.75	2.54	3.13

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي عرفت ارتفاع مستمر في السنة الأولى كانت 0.77 وارتفعتً تدريجياً في السنة الثانية إلى1.43 وفي السنة الثالثة بلغت 75. 4 ثم انخفضت في السنتين الرابعة والخامسة حيث بلغت 2.54 و 3.13على التوالي .

وهذا يُفسر بقدرة المؤسسة على تغطية الأموال الخاصة بالأصول الثابتة.

3-نسبة الاستقلالية المالية:

الجدول رقم (31): نسبة الاستقلالية المالية **الوحدة: %**

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	224.225.256	377.789.049	415.398.155	534.133.269	537.322.850
د ط أ	314.621.130	314.621.130	314.621.130	173.310.565	141.310.565
طريقة الحساب	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/ د ط أ				
نسبة الاستقلالية المالية	0.71	1.2	1.46	3.08	4.05

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية عرفت ارتفاع مستمر في السنة الأولى كانت 0.71 وارتفعتً تدريجياً في السنة الثانية إلى1.2 وفي السنة الثالثة بلغت 1.46 ثم واصلت الارتفاع في السنتين الرابعة والخامسة حيث بلغت 3.08 و4.05 على التوالي .

وهذا يُفسر درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة عن الغير ومدى درجة مساهمتها في المشروع.

المطلب الثالث: نتيجة دراسة ملف القرض

الفرع الأول: تقييم الحالة المالية للمشروع

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع(تقديريا) مقبولة.

ولاحظنا أن رؤوس الأموال العاملة موجبة ومتزايدة مما يعطي أماناً أكبر لاستمرار المشروع للمؤسسة، كما لاحظنا أن الخزينة موجبة ومتزايدة وهذا الإرتفاع راجع للزيادة في القيم الجاهزة مما يضمن للمؤسسة عدم التعرض لخطر السيولة أثناء فترة النشاط.

أما بالنسبة لنسب السيولة فإن المؤسسة تتوفر على السيولة اللازمة لتسديد التزاماتها، فنسبة التمويل الدائم تشير إلى أن المشروع في أمان وتجنبه مختلف المخاطر، أما نسبة التمويل الذاتي تدل على تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وأن المؤسسة لم تعتمد على تمويل الاستثمارات عن طريق الديون، مما يؤكد جودة سياستها المالية.

أما عن نسب المردودية فهي موجبة مما يدل على تحسن مستوى أداء المؤسسة.

الفرع الثاني: اتخاذ القرار

انطلاقا من كل المؤشرات المالية التي حققتها المؤسسة والنسب المالية والتي هي نتائج جيدة تسمح من خلالها للمؤسسة الحصول على القرض، وإضافة إلى الضمانات المقدمة وتحليل بياناتها والتي التزم بها الزبون طالب القرض، يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف القرض للزبون.

وبعد منح القرض تتولى مصلحة القروض متابعة ومراقبة استعمال القرض، حيث تتابع الحساب الجاري للزبون لكشف أي تجاوزات، كما تسهر على مراقبة الوضعية المالية والاقتصادية للمنشأة وطريقة التسيير.

الفرع الثالث: مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة

يواجه البنك في هذا القرض نوعين من المخاطر:

1- **خطر سعر الفائدة:** الذي يمكن تغطيته بجعل القرض بسعر فائدة القرض متغيرة، وهو ما حرص عليه البنك وتم إثباته في اتفاقية القرض.

2- **خطر عدم التسديد:** الذي يمكن إن يكون نتيجة المنافسة، إذ أن هذه الأخيرة تتسبب في عدم قدرة المدين على القيام بنشاطه في أحسن وضع أو ظروف خاصة بالزبون، وبالتالي عدم قدرته على تسديد الدين عند تاريخ الاستحقاق.

ومن أجل تغطية خطر عدم التسديد اضطر البنك لطلب مجموعة من الضمانات.

سبل مواجهة الوكالة للمخاطر والتقليل منها:

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

- تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكافة خلافاتها في يد شخص واحد.
- وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر؛.
- المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ الفروق وفقاً للشروط الصادرة في شأنها؛
- قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض؛
- تشترط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديرا بمنح القرض؛
- متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه واعتبار خصومه؛
- متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال؛
- النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

خاتمة

يكتسي التحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة، فهو المرآة العاكسة للوضعية المالية للعميل أو المؤسسة طالبة القرض، كما يبين قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك المقرض.

والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة، لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة، لأجل الحد من المخاطر الائتمانية التي عادة ما ترافق عمليات منح الائتمان، فتقوم إدارة البنك بدراسة طلب القرض من جميع الجوانب عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف العميل، إضافة إلى تقديم مختلف الضمانات، ودراسة ما إذا كان هذا المشروع سيعود بأرباح على البنك أم لا، ليقرر البنك في الأخير قبول منح القرض من عدمه.

نتائج الدراسة:

من خلال معالجتنا لموضوع دور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك، وذلك لما يكتسيه من أهمية في دراسة الملاءة المالية للعميل، نستطيع أن نقدم أهم النتائج على النحو الآتي:

الجانب النظري:

- للتحليل المالي أهمية كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف؛
- يعد التحليل المالي من أهم أدوات التخطيط واتخاذ القرار في البنوك وحتى في المؤسسات؛
- التحليل المالي يتدخل في منح القرار الائتماني من خلال دراسة الوضعية المالية للعميل باستخدام القوائم والنسب المالية.

الجانب التطبيقي:

- أن بنك القرض الشعبي الجزائري يعتمد على الضمانات كخط دفاع أولي؛
- الفترة التي يستغرقها البنك لدراسة ملفات طلبات القروض طويلة، وللإجابة على طلبات زبائنه يستغرق مدة أطول؛

- توفر الضمانات لا يمنع البنك من الاعتماد على التحليل المالي كأساس لتقييم المخاطر الائتمانية؛
- البنك يقتصر في تحليله المالي على استخدام بعض النسب فقط؛
- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل، فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة، ومعرفة وتحديد احتياجات التمويل ومدى كفاءة العميل المالية والتي من خلالها يمنح القرض أو لا يمنح؛
- يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في الخطط المستقبلية، كما يعمل على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة؛
- التحليل المالي وان كان يعتبر مرحلة تمهيدية للتخطيط المالي، إلا أنه يعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الإستراتيجية التي سبق اتخاذها؛
- إن الوضعية المالية تعد بمثابة الدعامة الأساسية لأنشطة المؤسسة المختلفة التي بموجبها يتم تمويل وظائف المؤسسة في إطار الظروف المالية والسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة، وهو ما يؤكد" لا شيء يتحرك إلا بالوضعية المالية؛
- إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية، وهو ما يؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم؛

ومن خلال دراستنا لدور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك، توصلت إلى أن دراسة البنك لملف القرض المتعلق بالعميل اقتصرت على التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وباستخدام النسب المالية لكنها تقتصر على بعض النسب فقط وليست كلها وبذلك يكون القرار المتخذ في حدود الدراسة المقامة.

اختبار صحة الفرضيات:

- **يعتبر التحليل المالي أداة مناسبة وكافية لإتخاذ قرار منح الإئتمان في البنوك التجارية**

تحققت الفرضية الأولى نظراً لأن التحليل المالي المتدخل الرئيسي في عملية منح القرض

من عدمه، فاعتماد البنك على النسب المالية يحدد بدقة الوضعية المالية لطالب القرض.

- **تتعرض البنوك لمخاطر متعددة عند منح الإئتمان كالمخاطر الإئتمانية منها عدم السداد مخاطر الإفلاس**، تحققت الفرضية الثانية كون هاته البنوك تعتمد في تقييمها للحالة المالية للعميل على دراسة مختلف القوائم المالية باستخدام آليات التحليل المالي كالموازنات والنسب المالية، ويعطي التحليل المالي نتائج حقيقية عن وضعية العميل من أجل تجنب مختلف المخاطر الإئتمانية التي تواجهها.
- **يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بشكل أساسي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، تحققت الفرضية الثالثة كون البنك يعتمد على النسب المالية مثل نسب السيولة، نسب المردودية، نسبة التمويل الذاتي، إضافة إلى نسب رأس المال العامل بأنواعه المختلفة، واحتياجات رأس المال العامل ووضعية الخزينة.

الاقتراحات:

انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

- ضرورة اعتماد البنوك على طرق جديدة للحد من المخاطر الائتمانية؛
- تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض كبطاقة القرض؛
- ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما؛
- بالنظر إلى للعدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في العينة، وكذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت الجهد والتكلفة؛
- ضرورة اعتماد البنوك علي نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى؛
- الأخذ بعين الاعتبار أراء الزبائن ووضع شبابيك خاصة تحت تصرفهم لجمع مقترحاتهم.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لدور التحليل المالي في منح القروض لدى البنك وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة ، نرى أنه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها وتكون أساساً لبحوث لاحقة ولهذا فاننا نقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية نذكر منها:

- مواكبة التطورات الحاصلة في العالم في مجال التكنولوجيا؛
- مدى اعتماد البنوك التجارية الجزائرية على التحليل المالي في منح الإئتمان؛
- التقنيات الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

أ- **الكتب العربية:**

1)ابتهاج مصطفى عبد الرحمن: **إدارة البنوك التجارية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001

2)أحمد غنيم: **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، (د د ن)، د س ن، 2002

3)جميل أحمد توفيق: **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980 .

4)حماد طارق عبد العال: **إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003 .

5)حنفي عبد الغفار: **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.

6)الحيالي وليد ناجي: **التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007

7)الزبيدي حمزة محمود: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

8)الزبيدي محمود حمزة: **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق، عمان 2000.

9)سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.

10)شاكر منير محمد وآخرون: **التحليل المالي– مدخل صناعة القرار**، ط3، دار وائل للنشر، عمان 2008.

11) صلاح الدين حسن السيسي، "**قضايا مصرفية معاصرة**"، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004

12) طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

13) عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان نجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري** "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 03، 2006 ..

14) عثمان محمد داود: **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**، دار الفكر، عمان، الأردن.

15) عليان شريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي إدارة البركة للنشر والتوزيع**، الأردن، عمان، 2007

16)كراجة عبد الحليم وآخرون: **الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

17) محمد صالح الحناوي، **المؤسسات المالية**، البورصة والبنوك، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر 2000.

18)محمد مطر: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان 2006.

19)محمد مطر: **التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية** ، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

20)محمد منير شاكر، وآخرون: **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، مطبعة الطليعة ، عمان 2000.

ب- الكتب الأجنبية:

1) J . Pitverdier ,**la finance d' entreprise**.
2) M.Remilleret **:les suretes du crédit et Clet Banque**, Paris 1983..

ج- الملتقيات:

1) نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات —جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، يومي 14-15 ديسمبر، 2004،

د- رسائل التخرج:

1) الشنباري هاشم رامي: " **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين**"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العالم الأمريكية، 2006

2) ليازيدي نبيلة: **تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015،

ملاحق